

الموضوع :

الديمقراطية بين الفلسفية و الآداتية في الفكر الإسلامي المعاصر  
(السيد قطب وراشد الغنوشي - كنموذجين - )

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الفلسفة

تخصص : فلسفة عامة

تحت إشراف الدكتور :

د/ يوسف بوراس

من إعداد :

• بن طالب نسرين

الموضوع :

الديمقراطية بين الفلسفية و الآداتية في الفكر الإسلامي المعاصر  
(السيد قطب وراشد الغنوشي - كنموذجين - )

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الفلسفة

تخصص : فلسفة عامة

تحت إشراف الأستاذ :

أ / يوسف بوراس

من إعداد :

• بن طالب نسرين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# كلمة شكر

قال تعالى : "لئن شكرتم لأزيدنكم " سورة إبراهيم ، آية رقم : 7

الحمد لله الذي منحني القوة والعزيمة لإتمام هذا العمل المتواضع

قال الأصفهاني رحمه الله وطيب ثراه :

إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتابات يومه إلا وقال في غده : لو غير هذا لكان أحسن ، ولو زيد هذا لكان يستحسن ، ولو قدم هذا لكان أفضل ، ولو ترك هذا لكان أجمل ، وهذا من أعظم العبر.... وهو دليل على استيلاء النقص على كافة البشر.

يقال أن لكل نجاح شكر وتقدير أتقدم بالشكر الجزيل إلى الدكتور بوراس يوسف الذي قبل الإشراف على مذكرتي وعلى ما قام به من جهود مخلصه وعطاء ملحوظ ، عملت بإخلاص وتفاني وضحيته بالكثير فاستحققت التكريم تقديرا وعرافانا للجهود التي بذلتها فأقول ستبقى في قلوبنا أينما حللت وفقك الله لما فيه الخير وجزاك الله عنا خير الجزاء.

لا يشكر الله من لا يشكر الناس أقدم الشكر إلى الشخص الذي اسمه نورا يسطع وشعاع يلمع تقود به دفعة مسيرة العلم النبيلة وتسبغ عليها الحكمة والخبرة الأصيلة

تدفعها للجد والأخلاق الفضيلة فهنيئا لك على آثارك الجليلة الدكتور الدراجي زروخي

تسبقي الحروف لتنهى سطورا معبرة عن صدق المعاني النابعة من القلب أقدم أجمل عبارات الشكر والتقدير.

للأستاذ رمزي دريادي الذي كان سندا لي في إتمام عملي من نصائح وتوجيهات فكلمات الشاء لا تفيك

حقك أشكرك على عطائك الدائم وفقك الله وجزاك خير الجزاء.

كما أتوجه بالشكر الخالص لكل من الدكتوراه خيرة بورنان و الدكتور أحمد حسن .

بن طالب نسرين

# إهداء

قال الله تعالى

"قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون "

سورة التوبة ، آية رقم :105

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب والحنان والتفاني

إلى بسمه الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي والدتي العزيزة

أهدي تخرجي إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

إلى من كلله الله بالمهية والوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار

أحمل اسمه بكل افتخار والدي العزيز أرجو من الله أن يمد في عمره

أتمنى ان يمد الله في عمرها

أهدي هذا النجاح إلى من شجعني بكل إخلاص لأكمل مشواري

ولو كرست بقية عمري لما استطعت رد جميله أخي العزيز

إلى إخوتي و زوجة أخي السند الأمين والرافد المعين

إلى مصدر البهجة والسعادة (دينا ولينا تميم وصهيب ميسون و سيرين)

إلى كريم علي و عريوة مباركة وأحمد عريوة ، ميموني سليمة

ذهابة هبة الله ، بوفجيخ شهيناز ، عنيبي يسرى.

إلى كل الزملاء والأساتذة في قسم الفلسفة.

بن طالب نسرين

# خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول : مدخل مفاهيمي للديمقراطية

المبحث الأول : ضبط المفاهيم

المطلب الأول : تعرف الديمقراطية الفلسفية

المطلب الثاني : تعريف الديمقراطية الآداتية

المبحث الثاني : تطور الديمقراطية من الفلسفية إلى الآداتية

المطلب الأول : الديمقراطية في بلاد اليونان

المطلب الثاني : الديمقراطية في العصر الحديث

المطلب الثالث : الفترة المعاصرة و بروز الديمقراطية الآداتية

المبحث الثالث : التحول من الديمقراطية الفلسفية إلى الديمقراطية الآداتية

المطلب الأول : ضبط مفهوم التحول الديمقراطي

المطلب الثاني : الوسائل التطبيقية للديمقراطية

خلاصة الفصل الأول

الفصل الثاني : الفكر الإسلامي بين الديمقراطية الفلسفية والآداتية

( سيد قطب وراشد الغنوشي كأنموذجين).

المبحث الأول : الموقف من الديمقراطية الفلسفية عند سيد قطب وراشد الغنوشي

المطلب الأول : موقف سيد قطب من الديمقراطية الفلسفية

المطلب الثاني : موقف راشد الغنوشي من الديمقراطية

المبحث الثاني : بديل قطب عن الديمقراطية

المطلب الأول : نظام الشورى

المطلب الثاني : العدالة باعتبارها رافدا للشورى

المبحث الثالث : راشد الغنوشي وتبني الديمقراطية الآداتية لنظام الشورى

المطلب الأول : الغنوشي والديمقراطية الإجرائية

المطلب الثاني : الديمقراطية الإسلامية ذات الطبيعة الآدائية

خلاصة الفصل الثاني

الفصل الثالث : الديمقراطية عند سيد قطب و الغنوشي في ميزان المقارنة والنقد

المبحث الأول : مقارنة بين تصوري سيد قطب و الغنوشي حول الديمقراطية

المطلب الأول : نقاط التشابه بين تصوريهما

المطلب الثاني :أوجه الاختلاف بين سيد قطب و الغنوشي في نظام الحكم الديمقراطي

المبحث الثاني : الانتقادات الموجهة للسيد قطب وراشد الغنوشي

المطلب الأول :نقد الحاكمة عند سيد قطب

المطلب الثاني : نقد الديمقراطية عند راشد الغنوشي

خلاصة الفصل الثالث

الخاتمة



## مقدمة:

تمثل الديمقراطية اليوم أحد أهم الموضوعات التي عرفها الإنسان عن طريق تيارات ومذاهب فكرية ، حيث تتعد تعريفاتها من فلسفية إلى أداتية إجرائية فالديمقراطية كونها نظام حكم عرف من عصور قديمة وإلى العصر الحديث بطابعه الفلسفي العقائدي لكنه في العصر الأخير عرفت على منوال مختلف وذلك باعتبارها ديمقراطية إجرائية أداتية عملية لا ينظر فيها إلى البعد العقائدي أو الفلسفي .

وبعد الثورات العربية التي شهدتها بعض الدول العربية الإسلامية لتحقيق الديمقراطية والتحرر من الأنظمة الاستبدادية ومن الطغيان السياسي للحكام ، ليصبح هدف المشاركة السياسة أمر ليس فلسفي وإنما واقعي.

لكن ظل النظر للديمقراطية بين رؤيتين الرؤية التقليدية الفلسفية وبين الرؤية السياسية المعاصرة الإجرائية على مدار نقاش بين التيارات المختلفة. وفي الاتجاه الإسلامي انقسم الموقف بين تيارين في رأيهما للموضوع تيار رافض لها باعتبارها تؤله الشعب لا فرق فيها بين الفلسفية والإجرائية وتيار مفرق بين الأمرين مطالباً بتطبيق الثانية لأنها أكثر ملائمة لخصوصيات الثقافة الإسلامية.

وقد مثل التيار الأول سيد قطب بينما مثل التيار الثاني راشد الغنوشي.

## أهمية الموضوع:

تتجلى أهمية الدراسة في التعريف بالديمقراطية بشقيها الفلسفي و الأدوات، حيث تعتبر أحد أهم المداخل لدراسة أفكار السيد قطب وراشد الغنوشي وتكمن أهمية هذه الدراسة في: \_ ايضاح مفهوم كل من الديمقراطية الفلسفية والأداتية. -دراسة موقف سيد قطب وراشد الغنوشي من الديمقراطية وتبني الديمقراطية بين الجواز والرفض.

## أهداف الدراسة : تهدف الدراسة إلى :

- . التعرف على مفهومي النظام الديمقراطي الفلسفي والأداتي.
- . التعرف على موقف كل من سيد قطب وراشد الغنوشي من الحكم الديمقراطي مع التعرف عن بديل لكل منهما.
- . إجراء مقارنة بين أفكار قطب و الغنوشي في موقفيهما من الديمقراطية ومعرفة أوجه التوافق والاختلاف.
- . التعرف على الإنتقادات الموجهة لكليهما في ما ذهبوا إليه من مواقف.
- أسباب اختيار الموضوع : حيث تنقسم إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية.

## الأسباب الذاتية:

- . الدافع الحقيقي من وراء هذا البحث هو رغبتني في فهم ومعرفة أهم ما يميز الديمقراطية في الفكر الإسلامي في شقيها الفلسفي ولأداتي ، ومتابعة المواقف من هذا النظام.
- . يكمن السبب الثاني في معرفة أسباب رفض السيد قطب للنظام الديمقراطي وكذلك معرفة أسباب تبني الغنوشي لهذا النظام.
- . رغبة الباحث في تكوين رصيد معرفي في هذا المجال لأن الموضوع حظي ولا يزال يحظى باهتمام كبير من طرف المفكرين الإسلاميين ، والاستفادة من الدراسة كخلفية للدراسات المستقبلية التي يطمح إليها الطالب في هذا المجال.

. كما أن الأوضاع التي شهدتها بعض من الدول العربية الإسلامية من حركات مطالبية بالديمقراطية زاد من اهتمام الباحث لمعرفة أسباب موقف راشد الغنوشي من هذا النظام الغربي الذي تبناه وطالب به ومعرفة أسباب موقف السيد قطب الذي قابل هذا النظام بالرفض.

### الأسباب الموضوعية:

يعتبر موضوع الديمقراطية من المواضيع التي لقيت رواجاً فكرياً من بداية الظهور حتى يومنا هذا خاصة وأن النظام الديمقراطي نظام صارت تسعى إليه معظم الدول. والدافع الحقيقي من وراء دراسة هذا الموضوع هو محاولة معرفة هذا النظام في الفكر العربي المعاصر بالتحديد عند السيد قطب وراشد الغنوشي. محاولة الوقوف على معرفة مواقفهما منه.

### الإشكالية:

بعدما بقي الموقف من الحكم الديمقراطي داخل الفكر الإسلامي في حيرة بين القبول والرفض خصوصاً مع بروز الديمقراطية الأداة كبدل للديمقراطية الفلسفية أدى إلى ظهور موقفين لكل من سيد قطب وراشد الغنوشي و بناء على ما تم تقديمه يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو موقف كل من السيد قطب وراشد الغنوشي من الديمقراطية الفلسفية وكيف تعامل مع الديمقراطية الأداة؟

و انطلاقاً من هذه الإشكالية تمت صياغة الأسئلة الفرعية التالية :

1- ما المقصود بكل من الديمقراطية الفلسفية والأداة؟

1- ما هو موقف سيد قطب وراشد الغنوشي من الديمقراطية الفلسفية والأداة؟

2- ما هي الانتقادات الموجهة لكل من أفكار السيد قطب وراشد الغنوشي؟

## الفرضيات:

انطلاقاً من الإشكالية تمت صياغة فرضيات البحث الآتية:

الفرضية الأولى : توافقهما في رفض الديمقراطية الفلسفية لابتعادها عن روح الإسلام وتوافقهما حول الديمقراطية الأداتية نظراً لجانبها العملي والإجرائي ، في غياب أي محمولات فكرية منافية للإسلام.

الفرضية الثانية : توافقهما في رفض الديمقراطية الفلسفية ، واختلافهما في أمر الفلسفة الإجرائية لكونها لم تطرح في عصر قطب من جهة ، ومن جهة أخرى لصلابة موقف قطب وليونة موقف الغنوشي حول مختلف القضايا الأخرى المشابهة.

## الدراسات السابقة :

تعتبر الدراسات السابقة بمثابة المصاييح المنيرة في طريق الطالب إذ أنها تجنبه إعادة ما درسه غيره ، وتمكنه من القيام بدراسته على ضوء نتائج من سبقوه مستفيداً من أخطائهم ومسترشداً بنتائج دراستهم لأن البحث العلمي بناء يضع فيه كل باحث لبنة دون أن يلجأ لهدم ما بناه غيره.

هناك دراسة مقدمة لنيل شهادة الماجستير لطالب عبد الحميد عمر عبد الحميد الواحد بعنوان: الحاكمية في ظلال القرآن الكريم -جامعة النجاح الوطنية في نابلس فلسطين 2005/2004، تحدث في هذه الرسالة عن الحاكمية في القرآن الكريم مع حدود تفسيرها كما أنه تطرق للحديث عن الحاكمية في فكر السيد قطب، كما أن الباحث درس منتقدي فكرة الحاكمية والتكفير ليكون هناك صلة جزية بين الموضوعين

## مناهج الدراسة:

لمعالجة الإشكالية البحثية إستخدمت المنهج الوصفي حيث عرضت لنظريتي كل من قطب و الغنوشي كما وضعها أصحابها

كما تمت الاستعانة بالمنهج المقارن لأنه تمت المقارنة بين النظريتين.

## هيكلة الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول : تناول الفصل الأول الجوانب والمفاهيم المتعلقة بمفهوم الديمقراطية الفلسفية والأداتية ، أما الفصل الثاني تناولت الدراسة فيه أبرز مواقف المفكرين قطب و الغنوشي من الديمقراطية الفلسفية مع ذكر بديل قطب الشورى و الغنوشي الديمقراطي الإجرائي. بينما الفصل الثالث فتضمن مقارنة أفكار كل من السيد قطب وراشد الغنوشي لأضع في الأخير النقد.

## صعوبات الدراسة:

واجهتني بعض الصعوبات في إنجاز هذا العمل المتواضع أذكر من بينها :  
. قلة المراجع المتعلقة بالديمقراطية وانعدامها في مكتبة كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية وكذلك صعوبة الحصول عليها من المكتبات الأخرى ، نظرا للغلق الذي شهدته معظم المكتبات الجامعية بسبب مشكلة وباء كورونا.  
. غياب دراسات سابقة وانعدامها حول المقارنة بين الديمقراطية الفلسفية والأداتية في الدول العربية.



# الفصل الأول

مدخل مفاهيمي للديمقراطية

المبحث الأول : ضبط المفاهيم

المبحث الثاني : تطور الديمقراطية من الفلسفية إلى الآداتية

المبحث الثالث : التحول من الديمقراطية الفلسفية إلى الديمقراطية الآداتية

## الفصل الأول : مدخل مفاهيمي

تعددت المجتمعات وأصبح التاريخ مفتوحاً للدراسات من اجتماعية إلى ثقافية وصولاً للسياسة ، هذه الأخيرة تحتم وجودها لحاجة الإنسان إلى تنظيم يسود فيه الاستقرار والأمن والانتهاى من سياسة القوي يأكل الضعيف وبناء دولة تستوفي شروط الحياة الاجتماعية. إن الدراسات السياسية الأولى تكشف وجود أنظمة حكم كثيرة لكن البحث عن نظام حكم سياسي اجتماعي داخل الدولة يحكم الشعب الواحد المنظم لمجتمعات يطرأ عليها التغيير من جهة والتجديد من جهة ثانية لم يكن بالأمر السهل ؛ لذلك نجد لنظام الحكم الديمقراطية جذور أولية تكشف بعده الفلسفي.

مع هذا نجد للنظام الديمقراطي مفاهيم واسعة داخل المعاجم السياسية فكان وضع وضبط مفهوم دقيق من طرف المفكرين الغربيين والعرب الإسلاميين المعاصرين قد شكل صعوبة حددت الأولى مرجعيتها للجانب الفلسفي بينما الثاني فكان إجرائياً .

السؤال الذي يطرح: ما هو مفهوم كل من الديمقراطية الفلسفية و الادائية؟

وما هي أهم محطات تحول هذا النظام مع تحديد اهم الوسائل؟

**المبحث الأول : ضبط المفاهيم**

يعد تحديد المصطلحات في البحث العلمي بمثابة المفتاح الأساسي لذلك إستوجب تعريف مدلول النظام الديمقراطي في جانبه الفلسفي والأداتي وهذا ما سنتعرف عليه.

**المطلب الأول :تعريف الديمقراطية الفلسفية**

عرف الفكر والفلسفة السياسية عدة مفاهيم ، كان أبرزها الديمقراطية التي أخذت العديد من التعاريف . فمن الناحية اللغوية ومن حيث المنطلق النظري فقد عرفت "الديمقراطية كلمة يونانية تعني سلطة الشعب أو حكمه"<sup>1</sup>. فالشعب هو سيد الحكم وله الحق في مشاركة السلطة ، كما أن الديمقراطية تعرف لغة على أنها مقطع مكون من لفظتين أحدهما ديموس Dèmes والآخر كراتوس Kratos ومعناه السيادة بهذا "تصبح الديمقراطية سيادة الشعب وهي نظام سياسي تكون فيه السيادة لجميع المواطنين لا لفرد أو لطبقة واحدة منهم"<sup>2</sup>، فأولاً وأخيراً الديمقراطية فعل سياسي يطبق على الفرد ككل بصفته تحت نظام اجتماعي يعزز المبدأ الجماعي لمختلف الأنشطة السياسية.

وهناك نوعان من الديمقراطية : ديمقراطية فلسفية وديمقراطية أداتيه الأولى تتعلق بالجانب الفلسفي الذي عرفت فيه وترتبط بذلك الحكم التقليدي الموجود في بادئ ظهور النظام الديمقراطي،بينما الثاني واكب حداثة سياسة تطور الأنظمة ليتجاوز الحكم الأول ويصبح نظام تغطيه وسائل مختلفة من أجل الحكم

أما التعريف الاصطلاحي للديمقراطية فنجدها تعرف على أنها:"نظام المشاركة الشعبية في صنع القرارات السياسية"<sup>3</sup>، فالشعب له حق المشاركة في الشأن العام وإعطاء ما يجب إعطاؤه من حلول وقرارات.

1 \_ روزنتال يودين : الموسوعة الفلسفية ،ترجمة : سمير كرم ، دار الطليعة لبنان ، ط5، 1985، ص 210 .

2\_ جميل صليبا : المعجم الفلسفي ،الجزء 1 ، دار الكتاب العالمي ، دار التوفيق ، بيروت لبنان ، دط، 1994، ص 52

3 \_ عبد القادر رزيق المخادمي :آخر دواء الديمقراطية ، دار الفجر لنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر ، ط1 ، 2004 ،

ويعرفها آلان تورين (1925-1958) Alain Touraine بالقول: "هي ارادة التوفيق بين الفكر العقلاني والحرية الشخصية والهوية الثقافية ، فيقوم مجتمع ديمقراطي على ذات النحو والأسباب نفسها بالتوفيق بين حرية الافراد واحترام الاختلافات مع التنظيم العقلاني للحياة الاجتماعية عن طريق التقنيات وقوانين الإرادة العامة و الخاصة"<sup>1</sup>؛ فحسب آلان تورين فالديمقراطية تقوم على الحرية وقبول الاختلاف. فالفرد ملزم بتطبيق القوانين إذا طبقها سيصبح هناك تنظيم عقلاني للحياة الاجتماعية ، وهو ينفي في نفس الوقت أن تكون الروح الفردية كافية لبناء ديمقراطية تحتوي على كل الشروط السياسية.

**أركان النظام الديمقراطي :** أي نظام سياسي لا بد من أن يبني على أركان كذلك هو الحال في النظام الديمقراطي الذي نجد له ثلاثة أركان : الأول سيادة الشعب ، الثاني المساواة والعدل والثالث الحرية الفردية والكرامة الإنسانية ، وهذه الأركان متكاملة فلا مساواة بلا حرية ولا حرية بلا مساواة ولا سيادة لشعب إلا إذا كان أفرادهم أحرار<sup>2</sup>؛ فالمفهوم الواسع للديمقراطية أن تطبيقها السياسي يعطي الحرية الشخصية للفرد بوجود مساواة . فإذا وجدنا هذان الأخيران أصبحت السيادة للشعب وتجديد العلاقة بين الحرية والمساواة وسيادة الشعب علاقة تحمل التكامل فالسياسيون يسعون إلى تطبيقها وإعطاء السيادة لشعب لأنه هو سلطة الحكم ومصدرها؛ إن الديمقراطية تهدف إلى أهداف إلى أن يمارس الفرد الأمور السياسية تحت سلطة الحرية وفق القوانين المشرعة.

كذلك نجد إريك فروم (1900-1980) Erich Fromm يعرفها بأنها "في مثاليته تعني أن كل المواطنين متساوون في مسؤولية التأثير في صناعة القرار"<sup>3</sup>، والحكم الديمقراطي حكم سياسي ينهي دوافع الفوضى والتغيير بالقوة وينهي الحكومة الفاسدة والمفاوضات لأن الناس يتقنون في نوعية هذا الحكم.

1\_ آلان تورين : ما الديمقراطية؟ ترجمة: عبود كاسوحة ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ، سوريا ، دط ، 2007، ص 26.

2\_ جميل صليبا : المعجم الفلسفي : ج1 ، المرجع السابق ، ص 520.

3\_ محمد الأحمرى : الديمقراطية الجذور و إشكالية التطبيق ، الشبكة العربية للأبحاث والنشر ، بيروت ، لبنان ، ط1، 2012، ص 56.

مع تعدد التعاريف والاختلاف القائم يمكن القول أننا لا ننكر أن الديمقراطية في حقيقتها هي نظام حكم ومنهج لإدارة أوجه الاختلاف وتعارض المصالح ويتم ذلك من خلال توفير شروط المشاركة السياسية الفعالة للمواطنين أفراد وجماعات من أجل اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة لهم وسياسة تجري وفق شرعية دستورية<sup>1</sup>، وبهذا نكون قد عرفنا الديمقراطية حيث وجدنا أن أهم شيء فيها أن الشعب هو سيد القرار ، وعنه تصدر جميع القوانين.

وأول ما طبقت الديمقراطية كان في أثينا ، حيث كانت الممارسة الديمقراطية مباشرة كون الشعب صغير الحجم ، لكن في ظل النمو الكبير للسكان ف الديمقراطية المعاصرة فلا يستطيع الشعب أن يحكم نفسه بنفسه، لذلك وجدت ديمقراطية غير مباشرة.

### مفهوم الديمقراطية عند المفكرين العرب:

هناك تعاريف كانت قد قدمت للديمقراطية من قبل المفكرين الإسلاميين نذكر منها تعريف الدكتور محمد مبارك الذي يقول فيه "بأنها نظام سياسي اقترنت بأفكار ومفاهيم عن الإنسان والمجتمع وانبثقت عن فلسفة لا يقبلها الإسلام"<sup>2</sup>؛ وهو يعطي في هذا التعريف توضيح بأن النظام السياسي الديمقراطي ذو طبيعة فلسفية مغايرة للنظام الإسلامي ولذلك هو يرفضها.

وفي تعريف آخر للمفكر العربي محمد عابد الجابري حول الديمقراطية يقول: "أعتقد أن استعمالها أول مرة كان يقصد منه التعبير عن فكرة مثالية أكثر منها التعبير عن واقع حي"<sup>3</sup>، ويمكن القول في نهاية هذا العنصر أن مجمل هذه التعريفات تتفق على الطابع الفلسفي للديمقراطية وهو ما يخالف الطابع الأداتي للديمقراطية الذي أخذته في العصر الأخير.

1\_ أحمد صابر حوحو : مبادئ ومقاومات الديمقراطية ، مجلة الفكر العدد 5 ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ، ص 328.

2\_ خليفة بو زاري :الشورى والديمقراطية في الفكر الإسلامي المعاصر،العدد 15 جوان ،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة الجزائر 3،الجزائر،2016، ص 357.

3\_ محمد عابد الجابري :الديمقراطية وحقوق الإنسان،مركز الدراسات الوحدة العربية ،بيروت،لبنان ،دط، 1994، ص 14.

**المطلب الثاني : تعريف الديمقراطية الأدوات:**

لكون الأدوات مصطلح في الفكر والفلسفة السياسية يتعلق بالجانب العملي فقد عرف "تغيرات كثيرة من حيث المفهوم فهو ليس كمفهوم الحرية أو الديمقراطية... لأنه لا يتضمن محددات معينة بقدر ما هو مرتبط بكل ما يمكن اتخاذه كوسيلة"<sup>1</sup>، إذا تصبح الأداة لبنة أولى وآلية ووسيلة تؤخذ لأغراض عدة ، بينما ترتبط بمفهوم الديمقراطية من حيث اعتماد هذه الأخيرة على الوسائل التي تعمل بها كالتداول السلمي على السلطة ، وقيام انتخابات وتشكيل أحزاب ووضع قوانين و دساتير الغرض منها حماية الأطر الاجتماعية. وهذا ما يجعل الديمقراطية الأدوات توصف بالإجرائية.

وباعتبار الفترة المعاصرة وكأنها فترة بروز النظم السياسية القائمة على الأداء والممارسة المتعددة كذلك نفس الحال للديمقراطية وحيز تطبيقها لأنها أصبحت آلية ووسيلة تبعد كل البعد عن المجال النظري لأنها أعطت حق التغيير ووجود هيئات رافضة أو مدعمة للأنشطة السياسية المتبعة داخل الدول التي تبنت الديمقراطية كنظام حكم لها. وإجراء استفتاءات دليل على إدماج الفرد في السياسة ومعرفة رأيه مثل انتخاب رئيس جمهورية، ظهور نقابات، انتخاب ممثلين في البرلمان تعدد الأحزاب ، مع السماع دائما لانشغالات المواطنين وترك حرية التعبير لهم.

وفي هذا نجد كارل بوبر (1902-1994) Karl Popper يرى "أن ما تعرف بالديمقراطية هي ما تمنح إمكانية عزل الحاكم من دون عنف أو إمكانية تبديل الحكومة دون سفك الدماء"<sup>2</sup>؛ فالحكم الديمقراطي حكم سياسي جذوره تمتد للحقبة الإغريقية اليونانية تحديدا مدينة أثينا، ويقوم هذا الحكم على الحرية والمساواة وضد العنف. وكل تغيير حكومي أو استبدال الحاكم بما يعرف بتداول السلطة يكون بطرق سلمية ورضائية بين الشعب والحاكم. فكارل

1 \_ Hasanisaw: الفرق بين العقل الأدوات والعقل النقدي. 2014/05/20  
 18:11 الساعة، 2020/07/15، http://ar.wikipedia.or/wiki/Hasanawi.com  
 2 \_ محمد الأحمري: الديمقراطية الجذور وإشكالية التطبيق، المرجع السابق، ص 56.

بوبر يرى أن الديمقراطية أداة تقوم سلطة الحكم فيها وفق شروط سياسية وحضارية بتغيير الحكومات دون حروب أو عنف.

ونجد الألماني يورغن هابر ماس(18\_يوليو\_1929) Jürgen Habermas يرى بأن الديمقراطية "نظام سياسي اجتماعي يقيم العلاقات بين أفراد المجتمع والدولة وفق مبدأ المساواة بين المواطنين ومشاركتهم الحرة في صنع التشريعات التي تنظم الحياة العامة"<sup>1</sup>؛ فالتنظيم داخل المجتمع يسود فيه تواصل الذي يخلق علاقات مبدؤها الأول المشاركة مع الحفاظ على المساواة أثناء تقرير مصيرهم وذلك عبر إقامة تشريعات تحقق هذا الأمر.

بينما المفكر العربي التونسي زعيم الحركة الإسلامية راشد الغنوشي فقد عرف النظام الديمقراطي بقوله: "حتى لا نذهب بعيدا في متاهة تحديات الديمقراطية وحرصا على الوضوح نقصد بالديمقراطية نظاما سياسيا وإن تنوعت صورته من رئاسي إلى برلماني وخلفياته الثقافية من حيث علاقته بالدين مسيحيا كان أم يهوديا أم بوذيا أم هندوسيا علمانيا متشددا أم معتدل فإنه يلتقي على أشكاله وخلفياته في مبادئ تترجمها في الواقع جملة من القوانين والآليات"<sup>2</sup>، وتعريف الغنوشي تعريف إجرائي ، لأنه يتحدث عن الممارسة التطبيقية لأشكال الديمقراطية التي تحمل جوانب عدة من الاختلاف. غير أنها مبادئ تترجم على الواقع بوسائل وآليات كالبرلمان والانتخابات والتعددية الحزبية... الخ. إذن بهذا تكون سياسة تطبيق الديمقراطية ذات طبيعة أدواته.

كما أصبحت اليوم الديمقراطية بشكلها الأداة "تعطي ضمان التداول على السلطة بطرق سلمية ضرورة الاعتماد في ذلك على التعددية الحزبية وتمتع المواطنين بكافة حقوقهم

1\_ عبد الوهاب الكيالي وآخرون: الموسوعة السياسية ، ج 2، المؤسسة العربية للأبحاث والنشر ، بيروت، لبنان ، د ط ، د ت ، ص 751.

2\_ راشد الغنوشي: الديمقراطية وحقوق الإنسان ، دار العربية للعلوم الناشرين ، دب ، د ط ، د ت ، ص 5. (راشد الغنوشي مفكر سياسي ولد سنة 1941 ، مؤسس حركة النهضة في تونس ، نائب الأمين العام للإتحاد العالمي للعمال المسلمين، درس العلوم الشرعية في دمشق ، له عدة مؤلفات أهمها: نحن والغرب، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الإسلام ، من تجربة الحركة الإسلامية في تونس)، المصدر نفسه، ص 1.

المدنية والسياسية<sup>1</sup>؛ إذا هنا أصبح التطبيق الفعلي للديمقراطية يمارس كوسيلة أداتيه من خلال المشاركة في السلطة والاعتماد على وسائل تسمح للفرد المشاركة فيها مع الحفاظ على كافة الحقوق السياسية كون الفرد جزء من الدولة دون مساس بحقوقه المدنية.

ومن بين التعريفات العامة للديمقراطية نجد هذا التعريف الإجرائي "من حيث الإجراءات تتم بالشورى ويركز المحللون الإجراءيون على الانتخابات بصورة واسعة ، وعلى ما إذا كانت تلك الانتخابات تقوم على تنافس حقيقي يؤدي إلى تغيير في الرجال والسياسة ، أو إذا كانت مزيفة تستخدم لسحق معارضي الحكومة أو وجود إجراءات استشارية أخرى مثل الاستفتاءات والإقالة والتقدم بالاستدعاءات وحتى إجراء استفتاءات حول معرفة الآراء في المجتمع"<sup>2</sup>.

والديمقراطية المعاصرة عموما تعرف بأنها قد "أنتجت مجموعة من المبادئ والآليات توصف بكونها ديمقراطية إجرائية بحمولتها الخاصة ، كالتداول على السلطة والمساواة بين المواطنين وسيادة القانون والتركيز على انتخابات نزيهة"<sup>3</sup>؛ إذا بعد مسار التحول الذي عرفته الديمقراطية من بداية ظهورها إلى يومنا الحالي ، استطاعت التنقل من مجال تنظيري إلى مجال عملي إجرائي ، وذلك بفعل الحركات السياسية التي ضمت خلايا مختلفة لقضايا عدة شكلت من خلالها منظومات متعددة وأصبح الحكم بشرعية دستور ينص على أحقية تداول السلطة بطرق سياسية عصرية تواكب التطور الذي يحدثه المفكرون السياسيون ، مع تجنب التمييز بين المواطنين ووضع المساواة كشرط أساسي.

والتعريف المعاصر الذي قدم للديمقراطية نجده قد "أضاف فكرة اختيار الشعب لممثليه عن طريق الانتخابات وبهذا قد تفادى الانتقادات التي وجهت للتعريف الأول الذي يركز على فكرة إجماع المواطنين التي تعتبر أمرا مستحيل التطبيق ، ووجود دستور تتم الموافقة عليه

1\_ أحمد صابر حوحو : مبادئ ومفومات الديمقراطية ، المرجع السابق ، ص 324.

2\_ أوبلوش محمد : الديمقراطية الإجرائية والفعل الإحتجاجي بالمغرب ، مجلة اتجاهات سياسية ، المركز الديمقراطي العربي، ص 142.

3\_ المرجع نفسه ، ص 142.

من قبل الشعب وهذا إطار قانوني مثل ممارسة الديمقراطية<sup>1</sup>؛ إذا الديمقراطية الأدوات قد تجاوزات التعريفات الفلسفية الأولى وذلك كان عن طريق التطبيق والممارسة السياسية للنظام الديمقراطي بدل إجماع المواطنين والأخذ بأرائهم من أجل المشاركة في الحكم ، أصبح في الفترة المعاصرة دستور قوانينه مستوحاة من الطبيعة التجريبية ، تجري وفق قوانين تنظم سير العملية السياسية وهذا ما وجد في الحكم الديمقراطي.

### المبحث الثاني : تاريخ تطور الديمقراطية:

الديمقراطية ليست نظام حكم وليد العصر الحالي بل في بعدها الفلسفي وسياقها السياسي نجدها تمتد للمجتمعات الأولى، ليكون التغيير هو السمة الغالبة عليها ليشهد تاريخ تحول هذا النظام ثلاث عصور كل حقبة لها نظرتها الخاصة لطبيعة هذا النظام.

### المطلب الأول : الديمقراطية في اليونان:

إذا تحدثنا عن الفكر السياسي حول الديمقراطية لا بد من العودة للجذور الأولى لأن الديمقراطية لم تنشأ حديثاً أو في الفترة المعاصرة ، بل تعود إلى اليونان فكما أبدعت اليونان في العلوم أبدعت كذلك في المجال السياسي ، وكانت مشاركة الشعب في السلطة أحد إبداعاتها والذي عرف بالديمقراطية.

فمصطلح الديمقراطية Demoskratos كان يعني حكم الشعب<sup>2</sup>، فالشعب حر في التعبير عن أفكار وتصوره حول الحكم وممارسة السلطة السياسية فقد كان الشعب الأثيني يعطي للأفراد الحق في إبداء آرائهم، كون الديمقراطية هي نظام حكم يعطي لكل الأفراد حق الاختيار.

وإذا عدنا إلى الإرهاصات الأولى للفكر اليوناني نجد أن بروتاغوراس (Protagoras) (411-481 ق م) أول من وضع في تاريخ البشرية الأساس النظري للديمقراطية ونقطة البداية عنده

1\_ أحمد صابر حوحو : مبادئ ومقومات الديمقراطية ، المرجع السابق ، ص 324.

2\_ المرجع نفسه ، 321.

تتعلق بكيفية نشأة المجتمع ، ففن الحياة هو فن السياسة وهو يقول أن كبير الآلهة زيوس أرسل إلى الاثنين فضيلتين هما الاحترام المتبادل والعدالة<sup>1</sup>.

وحسب بروتاغوراس أن حياة البشرية في لحظتها الأولى كانت تغيب فيها السياسة وفي نظره أن الإله زيوس قد بعث الاحترام والعدالة مع ، فكانت بداية المجتمع السياسي؛الفرد هذا ما يحتاجه في ربط علاقاته مع الغير وهذا ما تحتويه الديمقراطية في سياسة حكمها وخصائصها لكن الديمقراطية لم تمتد لباقي المدن والدول.

وكان افلاطون(427-347 ق.م)Platon قد عبر عن هذه الفكرة بالقول "أن مصدر السيادة هو الإرادة المتحدة للمدينة"<sup>2</sup>؛يقصد بالمدينة سكانها أي أن الشعب مصدر السلطة وسيد الحكم في وضع وتطبيق أي ملحق قانوني.

ونجد كذلك أرسطو(384-322 ق.م)Aristote "قد عرف الديمقراطية بقوله أنها "شكل آخر للحكم هو المشاركة للجميع في الهيئات القضائية،بشرط واحد هو أن يكونوا مواطنين ولكن من غير حكم للقانون"<sup>3</sup> لم يحدد ثوابت ما تقوم عليه قوانين الدولة أو ما يجب على الأفراد،لكنه ذكر ذلك عندما أعطى أنواع الحكومات فقال أنها تنقسم إلى ثلاث أنواع :ملكية أرستقراطية جمهورية،الحكومة الأخيرة يتولى فيها الشعب زمام أموره بنفسه<sup>4</sup>.

وما يمكن قوله أن الديمقراطية في اليونان خاصة أثينا كانت ديمقراطية مباشرة لأن الشعب يحكم نفسه بنفسه بممارسة كل السلطات بحرية.

### المطلب الثاني : العصر الحديث

الفكر الحديث فكر نهضوي بالدرجة الأولى إذ تطورت فيه الأفكار السياسية وأصبحت تضع البديل لأنظمة الحكم،فقد وضعت الحكم الديمقراطي كبديل لأنظمة الدينية والملكية

1\_ عبد القادر رزيق المخادمي وآخرون : آخر دواء الديمقراطية ، المرجع السابق ، ص 55.

2\_ عبد الله سامي إبراهيم الدلال : الإسلاميون وسراب الديمقراطية ،مكتبة المدبولي ، القاهرة ، مصر ، ط 1 ، 2007، ص 40.

3\_ ربيع سهيلة:مفهوم الديمقراطية عند آلان تورين،د دراجي زروخي ،مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر،قسم الفلسفة،جامعة محمد بوضياف،مسيلة الجزائر، 2016/2017 ، ص 12.

4\_ عبد الله سامي إبراهيم الدلال : المرجع نفسه ، ص 40.

وكانت المطالبة به أكثر مع الفلاسفة المحدثين أمثال جان جوك روسو Jean Jack (1778-1712)Rousseau ومونتسكيو (1755-1689) Montesquieu وجون لوك John (1704-1632)Locke. ففي فترة الحداثة نجد روسو يقول بأن الديمقراطية هي "إشراك الشعب في إصدار القوانين والقرارات السياسية بنفسه ومباشرة ، وهو النظام الديمقراطي المثالي لكنه مستحيل التحقيق في دول كثيرة السكان"<sup>1</sup>؛ فالعودة للنظام المثالي وكأنه النظام الذي جسده أفلاطون في نظريته المثالية للحكم في المدينة الفاضلة لا وجود له واقعا. لكنه يبقى مثاليا والمثالية يقصد بها روسو أن الحكم في أثينا كان للشعب الذي كان قليلا ، لكن كنظام يجسد في دول كثيرة السكان يبقى أمر مستحيل. قد نتساءل لماذا يبقى بالمستحيل ؟ تبرير ذلك أن الدول التي تحتوي على كثافة سكانية عالية لا يمكن إعطاء الحكم وتسير الأمور السياسية للشعب.

لكن هذا لا يمنع من قيام نظام جمهوري ديمقراطي تكون الكلمة فيه للشعب وتزول فيه السلطة المستبدة وتتجسد فيه الحرية ، فكان العصر الحديث عصر مزج وتوفيق بين الفكر العقلاني والحرية الجماعية ؛ لأن التنظيم العقلاني للحياة الاجتماعية أمر لا بد من تحقيقه خاصة في ظل الحروب التي أنهكت العالم "والديمقراطية تظل هي المفتاح الحقيقي في حل المشكلات"<sup>2</sup>.

الفترة الحديثة تعتبر بمثابة عصر التنوير لتكون الديمقراطية فيها حصيلة للعقلانية الأوروبية الحديثة في مواجهة النظام الإمبراطوري الاستبدادي الذي ساد في العصور الوسطى فتعددت الرؤى والمصالح والأفكار ، دفع الفرد للتخلي على الأنظمة الثيوقراطية والمناداة بدولة مدنية تمارس فيها الحقوق بكل حرية سواء فردية أو اجتماعية "الثورات الحديثة الإنجليزية

1- عبد الوهاب محمد رفعت : الأنظمة السياسية ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، لبنان ، د ط ، 2007 ، ص 152.

2- عبد القادر رزيق المخادمي و آخرون : آخر دواء الديمقراطية ، المرجع السابق ، ص 149.

وبعدها الأمريكية ثم الفرنسية عملت على جعل السلطة تنبثق من البنية التحتية عوضا من الإتيان بها من فوق"<sup>1</sup>؛ والبنية التحتية هي النظم و القرارات السياسية التي يضعها البشر .  
فالدعوة مثلا للتحرك تأتي نتيجة مطالب شعبية ضد الأوضاع التي يعيشون فيها بينما فوق المقصود بها الوضع الإلهي . فالفترة المعبرة عن ذلك الوضع هي العصور التي سبقت العصر الحديث . أما الحداثة فميزتها حرية العقل والممارسة السياسية دون خوف .  
نكون بهذا الاستعراض التاريخي قد عرجنا على العصر اليوناني الذي طبق فيه النظام الديمقراطي بصورة مباشرة في المدن الأثينية وانتقلنا لعصر النهضة، مروراً بالعصر التنويري الذي أصبحت فيه الديمقراطية مطلبا لكل فرد ونظاما تحرريا . أما الآن فسنتكلم عن الفترة المعاصرة التي أصبحت تمارس فيها السياسية وإعطاء الفرد حق في المشاركة ووضع اقتراحاته .

### المطلب الثالث :العصر المعاصر

في الفترة المعاصرة أصبحت الديمقراطية تعرف "على أساس أنها الحكومة التي تقوم على أساس السيادة الشعبية وتحقق للمواطنين الحرية والمساواة السياسية ، وتخضع السلطة فيها لرقابة رأي عام حول له الوسائل القانونية ما يكفي خضوعها للنفوذ"<sup>2</sup>؛ فالحكم يستند للقرارات الشعبية وهدفه تكريس الحرية والمساواة أمام الجميع ، فهدف الديمقراطية تحقيق عدالة شاملة . ولو نظرنا للديمقراطية الممارسة في الوقت الراهن لوجدناها تنص على الحرية والمساواة والحقوق القانونية والتعددية الحزبية ووجود نخب وهيئات وكذا الانتخابات .  
إن التصور الفلسفي المعاصر أصبح فكر واقعي حيث يتخذ من التجربة منطلقها . ويقول البعض عن الديمقراطية المعاصرة بأنها أصبحت واقعية أدواته ، أي عملية بحيث ربطت بمفاهيم أخرى كالانتخابات ، ويقول البعض بأنها النظام السياسي الذي يتولى فيه الشعب

<sup>1</sup> - مارسيل غوشييه :الدين في الديمقراطية مسار العظيمة ، ترجمة وتقديم:د شفيق محسن ، مراجعة د بسام تركة ، المنظمة العربية لترجمة ،بيروت،لبنان ، ط 1 ، 2007، ص 28.

<sup>2</sup> - بلقيس أحمد منصور : الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، مصر ، د ط ، 2008 ، ص 29.

السلطة بنفسه أو ممثله ، وفي كل ديمقراطية يوجد دستور بطريقة الاستفتاء الشعبي<sup>1</sup>؛ حيث تتجسد الواقعية لسياسة.

والديمقراطية أصبحت تمارس بالطرق المباشرة والغير المباشرة فالاقتراع نوع من السياسة الانتخابية يختار فيها الشعب حاكمه ، والشعب سيد القرار وله الحق في تنصيب أي حاكم تتوفر فيه الشروط المطلوبة كالعدل والمساواة. كما أن الديمقراطية المعاصرة قائمة على الدستور "والتعريف المعاصر للديمقراطية قد أضاف فكرة اختيار الشعب لممثله عن طريق الانتخابات وبهذا قد تفادى الانتقادات التي وجهت للتعريف الأول الذي يركز على فكرة إجماع المواطنين التي تعتبر أمرا مستحيل التطبيق ووجود دستور تتم الموافقة عليه من قبل الشعب وهذا إطار قانوني يمثل الممارسة الديمقراطية"<sup>2</sup>.

والديمقراطية مشروع حضاري مغاير قائم كما ذكرنا سابقا على الحرية والمشاركة السياسية والتعددية ، والديمقراطية الأدوات تعطي ضمان تداول على السلطة بطرق سلمية وضرورة الاعتماد في ذلك على التعددية الحزبية وتمتع المواطنين بكافة حقوقهم المدنية والسياسية<sup>3</sup>؛ ولو عدنا لتاريخ الفكر السياسي لوجدناه قد طبق الديمقراطية وجعلها الوسيلة الأولى لنظام الحكم ؛ فهي انتقلت إلى مرحلة التطبيق في الدول بمختلف مؤسساتها "مثل الثورة الأمريكية على الاستعمار الإنجليزي وطبقت الولايات المتحدة الأمريكية النظام الديمقراطي بناء على الدستور الاتحادي الصادر 1787 وفرنسا بعد ثورتها عام 1789 طبقت الديمقراطية كنظام للحكم ، وكذلك إنجلترا بعد الثورات المتتالية على الملكية المطلقة حتى استقر فيها النظام الديمقراطي"<sup>4</sup>.

1\_ أحمد صابر حوحو :مبادئ ومقاومات الديمقراطية ، المرجع السابق ، ص 322.

2\_ المرجع نفسه ، ص 322.

3\_ المرجع نفسه ، ص 324.

4\_ المرجع نفسه ، ص 324.

فالديمقراطية إذا قامت على دستور يحوي قوانين تشمل الجميع دون التمييز ، والمساواة حق يتمتع به المواطنين داخل دولة ما ومنه فتنفيذ الحكم الديمقراطي هو الخروج من المجال الفلسفي ليصبح مبدأ قانونيا .

### المبحث الثالث : التحول من الديمقراطية الفلسفية إلى الأدواتية

لم يعرف النظام الديمقراطي ثوابت في طرق الحكم لأن الفرد داخل الأطر الاجتماعية يكون تحت هيئة الدولة. وهذا الأخير هو دائما بحاجة للتغيير لذلك كان القدوم نحو نظام أكثر واقعي يلامس حقيقة الفرد في دولة لا بد منه ، بدءا من التحول الجذري للنظام الديمقراطي والتخلص من طرقه الفلسفية ووضع النظام على المحك الإجرائي ليشمل التحول من نظام ديمقراطي تقليدي إلى نظام أداتي نهوضه يعتمد بالدرجة على وسائل تطبيقية تمكن الفرد من التعبير عن مطالبه بأشكال حضارية معاصرة .

### المطلب الأول : مفهوم التحول الديمقراطي

لقد أصبح الفكر في المرحلة المعاصرة ذو طابع عملي يؤخذ من التجربة الواقعية ولذلك أخذت الديمقراطية كنظام سياسي للحكم شكلا جديدا ، تمثل في الطابع العملي تبعا لطبيعة الفكر في هذا العصر. لكن لم يكن من السهل فصل الجانب الإعتقادي الفلسفي على الواقع التطبيقي للديمقراطية ، والانطلاق من مجال تنظيري إلى تطبيقي إذ لا بد من التخلي عن المرجعية الفكرية للإنسان والسؤال الذي يطرح كيف يتم هذا التحول ؟ أو بصيغة أخرى كيف يمكن التحول من الديمقراطية الفلسفية إلى ديمقراطية إجرائية عملية؟

تكمن الإجابة في بدايتها بالتعريف بالمقصود بالتحول بين الفلسفي والإجرائي أو الأداتي فنجده يعرف بأنه "تغيير النظام السياسي من صيغته ديمقراطية إلى أخرى أكثر ديمقراطية"<sup>1</sup>؛ فالتحول هو التخلي على الحكم الديني ووضع البديل الذي يجمع كافة الأفراد كما يشير البعض إلى أنه "الانتقال من الحكم السلطوي إلى الحكم الديمقراطي"<sup>2</sup>.

1\_ البار أمين : دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغاربية ، مكتبة الوفاء القانونية ، الاسكندرية ، القاهرة ، مصر ، د ط ، 2014 ، ص 73.

2\_ المرجع نفسه، ص 73.

تبقى مسايرة التطور الحضاري خاصة في الأحكام السياسية أمر واقعي لا غنى عنه والسير نحو الديمقراطية تعطي للشعب ممارسة الحكم وتقلد المناصب السياسية عكس الفترة الأولى التي كان الحكم لا يخرج عن المجال الديني.

### المطلب الثاني : الوسائل التطبيقية لديمقراطية

إن العودة بنا لتاريخ الديمقراطية نجدها قد اختلفت من زمن لآخر فاليونان احتكمت لسلطة مباشرة حيث السياسة مجالها مفتوح للجميع ، بينما في الفترة المعاصرة أصبحت الديمقراطية ذات مجال واقعي وليست فكر تنظيري بل شكلها عملي ينطلق من الواقع ، إذ تجعل منه محطة عمل والنهوض بالمجال السياسي وتطويره لابد ان يكون أساسه من الواقع التجريبي. النظرة المعاصرة للديمقراطية لم تبقى رهن العصور السابقة التي جعلت الحكم الديمقراطي مجرد تسييس نظري قائم على الأسس العقلية كما مثله أفلاطون ووضعه حكم مثالي ، لكن الأمور تغيرت وأصبحت الديمقراطية أداة تطبيقية تختلف فيها الوسائل.

ولو عدنا لجانبها الفلسفي أو الإعتقادي ففي بدايتها "ظهرت كمذهب سياسي ففي اليونان أعطوا الحكم للشعب نفسه ، أما في العصر الحديث فكانت غاية المذهب هذا هو محاربة الحكم الاستبدادي المطلق الذي ساد في أوروبا"<sup>1</sup> ففي العصر الأول أعطى الحكم للشعب، بينما في العصر الثاني حارب الطغاة والفساد والغاية منه تحرير الفرد من العبودية. ونجد أيضا "أن النظام الديمقراطي يعتمد على الديمقراطية كنظام حكم قائم على أساس إرادة الشعب بغرض حماية الحقوق والحريات العامة"<sup>2</sup>؛ هذا ما يجعل منها تطبيق واقعي بعيد كل البعد عن النظرة التأملية. لعل هذا ما جعل الجابري يقول عن الديمقراطية الفلسفية : "أعتقد أن استعمالها أول مرة كان يقصد بها التعبير عن فكرة مثالية أكثر منها التعبير عن واقع حي"<sup>3</sup>.

1\_ أحمد صابر حوحو : مبادئ ومقومات الديمقراطية ، المرجع السابق ، ص 327.

2\_ المرجع نفسه ، ص 328.

3\_ محمد عابد الجابري : الديمقراطية وحقوق الإنسان ، المرجع السابق ، ص 14.

في الفكر السياسي في الفترة الحالية أو المعاصرة يمكننا القول أن الديمقراطية أصبحت أداتيه بالدرجة الأولى ، حيث أنها توفر شروط المشاركة السياسية والفعالة للمواطنين أفراداً أو جماعات من أجل صياغة القرارات فهي "ممارسة سياسية تجري وفق شرعية دستورية وتحكم ممارستها منظومة قانونية"<sup>1</sup>؛ فلكل فعل قانون ملزم بالعودة إليه.

وكذلك "هي اليوم ممارسة تجري وفق شرعية دستور ديمقراطي يرتكز على المبادئ العامة المشتركة للدستور الديمقراطي ويشمل الآراء للمجتمع بدل من الأحزاب السياسية والنفقات"<sup>2</sup>؛ والملاحظ في الدول التي تعتمد أو تسير على النظام الديمقراطي أن قوانينها تكون موضوعة في الدستور مثل فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الديمقراطية.

والدستور يضم مجموعة القوانين التي تدير وفقها مؤسسات الدولة. وهو يضم أمرين جوهريين هما : تنظيم السلطات في الدولة ووضع قيود دستورية على ممارسة السلطة بينما الثاني كفالة الحقوق والحريات العامة للأفراد<sup>3</sup>، إذ أنه لا بد أن يكون الوضع القانوني لهيكل الدولة داخل الدستور ، وأما الفرد فيكون كذلك في الدستور ما ينص على حفاظه لكامل حقوقه وإعطائه الحرية التي يتمتع بها كل المواطنين. وهذا لن يكون إلا في دستور الدولة الديمقراطية.

وما يلاحظ أن كل الديمقراطيات اليوم وبتطبيقها لهذا "قد أعطت نوعاً من الحرية السياسية في ظل ممارستها ، ففي نظام الحكم يكون الحكم للأغلبية كما توجد معارضة ونجد أحزاب سياسية متعددة"<sup>4</sup>، وبالعودة للحرية السياسية يمكن القول : "أنها ليست حتماً مرتبطة بالحرية الفردية ، فيوجد ديمقراطية قد تكفل نظاماً حكم الحرية السياسية ومساهمة أفراداً في

1\_ أحمد صابر ححو : مبادئ ومقومات الديمقراطية ، المرجع السابق ، ص 328.

2\_ المرجع نفسه ، ص 329.

3\_ المرجع نفسه ، ص 329.

4\_ المرجع نفسه ، ص 330.

شؤون الحكم<sup>1</sup>؛ إذا الديمقراطية تنفصل عن الليبرالية وترى بأولوية المصلحة الجماعية عن المصلحة الفردية عكس الليبرالية.

حتى لا نذهب بعيدا في متاهة الحكم وكل ما هو سياسي ولكي لا يكون هنا لبس في ما يعرض من أفكار يمكن القول أن الحرية في النظام الديمقراطي "لا تعني أن يفعل الإنسان ما يريد له لأن أشد الدول ديمقراطية تضع حدا لحرية الأفراد دون أن يعني ذلك القضاء على الحريات بل تنظيمها بغية الحفاظ على مصالح الجماعة وحقوق الآخرين"<sup>2</sup>، بما أن حرية الفرد ليست مطلقة كليا إذا الهدف من السياسة الديمقراطية هو الحد من الفوضى وتنظيم الحياة فيصبح الهدف الأول للديمقراطية هو حرية الإنسان ولكن هذا لا يعني التمرد على القوانين.

وما نجده أيضا في الديمقراطية التي تعتمد على التطبيق والوسائل السياسية أنها تضم بعد الحرية مبدأ المساواة "فالمساواة عنصر أساسي من عناصر الديمقراطية ، لأن النظام السياسي يقوم بممارسة المساواة بين أفراد الشعب دون التفرقة وهناك ما يبين هذا فقد نصت وثيقة الاستقلال الأمريكية التي جاء فيها : "إننا نؤمن بأن الناس قد خلقوا متساويين"<sup>3</sup> أو نص إعلان الحقوق الفرنسية في مادته الأولى : "يولد الناس أحرارا وبيقون كذلك متساوين في الحقوق"<sup>4</sup>، الحرية شعار ومقصد كل الشعوب والنظام الديمقراطي في سياسة قوانينه نجد بأن المساواة ضرورية مع الحفاظ على الحقوق ، والوثيقة الأمريكية مع الفرنسية كلاهما تحدثا عن المساواة كون الإنسان يولد بفطرة حرة ويبقى على الدولة بسلطة حكامها الحفاظ على حقوقه وممارسة المساواة بين كل الأفراد.

ولمعرفة ما تعنيه المساواة يمكن القول أن المقصود بها "المساواة القانونية التي تعني عدم التمييز بين الأفراد من حيث الطبيعة ، بل تعني عدم التمييز في التمتع بالحقوق

1\_ أحمد صابر ححو : مبادئ ومقومات الديمقراطية ، المرجع السابق ، ص 332.

2\_ المرجع نفسه ، ص 333.

3- المرجع نفسه ، ص 333.

4\_ المرجع نفسه ، ص 333.

والحريات التي يكفلها الدستور والقانون"<sup>1</sup>. القانون إذا وضع لا تراجع فيه فتطبيقه حتمي وهو لا يمس فئة معينة بل يخص الطبقة الاجتماعية ككل وهذا ما يسمى بالمساواة القانونية. نذكر هنا أن السياسة المعاصرة سياسة عملية هزم قمتها الدستور وبجانبه الحرية والمساواة وغيرهما.

---

1\_أحمد صابر حوحو : مبادئ ومقومات الديمقراطية ، المرجع السابق ، ص 334.

## خلاصة الفصل الأول :

يمكن القول بأن الديمقراطية في بعدها السياسي هي نظام حكم مستقل عن الأنظمة الأخرى من الحكم فهي في بداية ظهورها كانت تعني حكم الشعب بنفسه ، وبدايتها الزمنية تعود للعهد اليونانية لتتطور عبر العصور. لكن هذا التطور - كما يؤكد الباحثون - انتقل بالديمقراطية من بعد فلسفي إلى بعد أدائي إجرائي، فالديمقراطية في بداية ظهورها كانت عبارة عن أفكار فلسفية ثم صارت مذهباً، لتتحول وتصبح مذهباً سياسياً ومنهجاً ونظام حكم قائم على المشاركة الشعبية في إدارة الدولة بمختلف الوسائل في ظل القواعد القانونية.

كما أن العصر الحديث وظهور العقلانية المحدثه قد أعطت الإرهاصات الأولى لتشكيل الحكم الذي يعطي للمواطن المشاركة السياسية وهي الديمقراطية، ليتحول الحكم من حكم ديني إلى ديمقراطي، بينما الفترة المعاصرة أصبح الحكم الديمقراطي واقعي عملي بعيد كل البعد عن المجال التنظيري والتأملي لأحكام السلطة.

والملاحظ على الديمقراطية الأدوات أنها تعطي أحقية التداول على السلطة بطرق سلمية وحضارية وهي تلم بالحقوق التي يجب على المواطن أن يتمتع بها مع ضمان الحريات والمساواة في كل شيء. كما أن الديمقراطية وسيلة سياسية تقوم على الدستور الذي يعطي حق المشاركة في تشكيل أحزاب وهيئات مختلفة مثل البرلمان الذي يصادق على انتخاب أعضائه الشعب وبكل هذا تصبح الديمقراطية بمفهومها الراهن ذلك المشروع الحضاري المغاير.



## الفصل الثاني

الفكر الإسلامي بين الديمقراطية الفلسفية و

الأداتية ( سيد قطب و راشد الغنوشي كنموذجين )

المبحث الأول : الموقف من الديمقراطية الفلسفية

عند سيد قطب و راشد الغنوشي

المبحث الثاني : بديل قطب عن الديمقراطية

المبحث الثالث : راشد الغنوشي و تبني الديمقراطية

الأداتية لنظام الشورى

بالمقاربات التاريخية الفلسفية والمراجع التاريخية للحكم الإسلامي المعاصر والخلاف الفكري الناتج عن تعدد أشكال الحكم في الساحة السياسية ، جعل الدول الإسلامية تقف على أعقاب اختيار النظام الحاكم، ومن بين الأنظمة وجود النظام الديمقراطي الذي إنحصر في أفكار فلسفية سياسية من قبل مفكرين إسلاميين عرب سميت بمواقف أبرزهم سيد قطب و راشد الغنوشي.

ما هو موقف كل من السيد قطب وراشد الغنوشي من الديمقراطية ؟ وما هي حجج كل منهما؟

## المبحث الأول: الموقف من الديمقراطية الفلسفية عند سيد قطب وراشد الغنوشي.

أخذ كل من المفكر السيد قطب وراشد الغنوشي اتجاها خاص به في طرق طرح الأفكار السياسية للنظم الإسلامية المعاصرة وحسب الدراسات والأبحاث المختلفة سنذكر ما الموقفين مع البرهنة لكل رأي في مطلبين :

### المطلب الأول : موقف سيد قطب من الديمقراطية الفلسفية

بعد بروز النظام الديمقراطي كنظام حكم سياسي ونجاحه الباهر. تسارعت نحوه الدول هدفها التخلص من التبعية السياسية والنهوض بدولة أكثر استقلالية، وسرعان ما وصل امتداد الحكم الديمقراطي للدول العربية. حيث برز التيار الإسلامي الذي حمل الكثير من المواقف المتضاربة حول هذا النظام.

ومن المواقف الشهيرة التي عبرت عن رأيها في الديمقراطية موقف السيد قطب الرفض للديمقراطية تمثل بالرفض واعتبرها كفرا، من الغرب وموقفه كان حازما ضد أي محاولة للتوفيق بين الإسلام والديمقراطية، وعارض بشدة وصف الإسلام بأنه ديمقراطي ودعا إلى دكتاتورية عادلة تضمن الحريات السياسية لصالحين فقط وكان يتساءل إذا كان نظام الحكم الديمقراطي قد أفلس في الغرب فلماذا نستورده في الشرق؟<sup>1</sup>، ويتبين لنا من هذا القول أن توجه سيد قطب الرفض يعود إلى أسباب عدة أولها أن الديمقراطية ذات منشأ غربي له خصائص مختلفة عن أصولنا الإسلامية، كما أن هذه الفكرة فاشلة ولم تنهض بها الدول

1-جلال الدين خاني وآخرون : تحرير مصطلح الديمقراطية ، الندوة التشاورية الخامسة ، مركز الحوار مركز شامنا للدراسات و الأبحاث ، اسطنبول ، 2015 ، ص 26.

- (سيد قطب إبراهيم الشاذلي ولد سنة 19 -10-1906 بمصر دخل كلية العلوم، تخرج عام 1933 بحمل شهادة البكالوريوس في الأدب عمل في مدارس وزارة التربية انضم إلى حزب الوفد، انضم إلى جماعة الإخوان المسلمين عمليا سنة 1953 مارس وظيفة النقد أهم كتبه: في ظلال القرآن والعدالة الاجتماعية في الإسلام ومعالم في الطريق حكم عليه بالإعدام ووفاته المنية عام 1966-8-29، بالقاهرة مصر) صلاح عبد الفتاح الخالدي : سيد قطب من الميلاد إلى الإستشهاد ، دار القلم دمشق ، سوريا ، ط2 ، 1994 ، ص ص 15-16.

الغربية فكيف إذا أن تتجح في بقاع الدول الإسلامية. ومن حجج رفض قطب لنظرية النظام الديمقراطي فيقول: "إن الديمقراطية نظام للحياة أو الحكم من صنع البشر... يحمل صنع البشر من القابلية للصواب والخطأ معاً، في حين أن الإسلام منهج حياة يشمل التصور الاعتقادي والنظام الاجتماعي والاقتصادي والنظام التشكيلي وهو من صنع الله المبرأ من النقص والعيب<sup>1</sup>.

والسيد قطب أخذ رؤية خاصة به وهي مناقضة النظام الديمقراطي للإسلام بعدما وصفه بالنظام الغربي الفاشل، كما أن فكرته المناقضة للحكم الديمقراطي بمقابلها نجد قطب ينادي بالحكم الديني المرتبط بالجانب العقائدي، الذي يرتبط بدوره بتاريخ حضارة إسلامية عريقة. وهو يرى "أن التغيير ينبغي أن يكون عن طريق تكوين تنظيم ناجح"<sup>2</sup>.

بالحديث عن الحكم الإسلامي يحدد سيد قطب ماهية الدين الإسلامي ويعطي توضيح لمقاصده كونه دين الحق متكون من العقيدة والشريعة فيقول عنه "الدين في المفهوم الإسلامي مرادف كلمة النظام في الاصطلاحات الحديثة، والشريعة في المجتمع كلها داخلة في مفهوم الدين في الإسلام من هنا لا يوجد نظام يقبله الله ويقره الإسلام ما لم يكن مستمداً من التصور الإسلامي الاعتقادي والمتمثل في الشريعة الإسلامية دون سواها"<sup>3</sup>؛ بهذا الوصف يصبح الدين هو الأصح لسياسة الحكم في الدول التي يمثل الإسلام دينها وهو ما سيتوجب الإقرار به مع التمسك بقواعده.

وبخصوص نظرية الحكم التي تعد بالنموذج السياسي الذي تبنى عليه قاطرة الدول العربية مهما تغيرت واختلفت فالمنظور القطبي له صيغته الخاصة في توضيح ما تعنيه

1- صلاح جورشي: سيد قطب لم يكن ديمقراطياً 9، 18-02-2020، ساعة الدخول: 19:54، 13-07-2020،

<https://www.hafryt.com>

2- عبد القادر أبو فارس: منهج التغيير عند الشهيدين حسين البنا وسيد قطب، دار عمار لنشر وتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 1999، ص32

3- سيد قطب: العدالة الاجتماعية في الإسلام، دار الشروق، القاهرة، مصر، ط13، 1993، ص79.

نظرية الحكم فيقول "هي القائمة على أساس شهادة أن لا إله إلا الله ومتى نقول أن الألوهية لله وحده بهذه الشهادة تقرر أن الحاكمية لله وحده والله يتولى الحاكمية"<sup>1</sup>؛ إن الحكم لله وحده لا احد يشرك أو يشك به ولا يمكن تغيير الحكم لسبب بسيط وهو المرجعية التاريخية التي تحمل خصوصيات هذا المجتمع، ولا يجب استبدال الحكم الإسلامي بنظام الحكم الديمقراطي المعاصر الذي لا يقر بوحداية الله. وموقف قطب المتشدد اتجاه الحكم الديمقراطي موافقا متشددة كان السبب هو "المجتمع الإسلامي قائم على الفكر والتشريع لا يوجد شيء قابل للممارسة اسمه الديمقراطية بتعريفها المحدد عند الغرب"<sup>2</sup>؛ الأنظمة التي وضعها البشر لا يجوز العمل بها وما وضعه العقل الغربي في السياسة الأحكام لا يستوجب الأخذ به فكيف لدول لا تعترف بالإسلام تأتي بتطبيق أنظمتها؟. والحضارة العربية تحكمها عقيدة لا تسمح لها أن تسلك النهج الغربي ويأتي قوله تعالى: "ومن لم يحكم بما أنزل فأولئك هم الكافرون"<sup>3</sup> وسيد قطب في كتابه العدالة الاجتماعية يقول: "الإسلام ليس نظاما متحجرا وتطبيقاته التفصيلية لا تقف عند عصر من العصور ولا بيئة من البيئات ، وكل ما يريد الإسلام تثبيته هو القواعد الأساسية التي تحدد ملامحه الربانية وتحفظ المجتمع المسلم من الذوبان في المجتمعات الجاهلية"<sup>4</sup>؛ المجتمعات التي لمح عليها قطب هي المعاصرة ووصفها بالجاهلية لأنها تتخذ من الأنظمة الوضعية أساسا لها في تثبيت القواعد المتبعة وقطب غايته هو تحذير المسلمين من إتباع مثل هذه المجتمعات والانغماس فيها ، والديمقراطية الغربية تقابلها عند المسلمين الشورى فالأولى "في المفهوم الغربي تمارس غالبا في سياق حكم لا ديني"<sup>5</sup>.

1 - سيد قطب العدالة الاجتماعية في الإسلام، المصدر السابق، ص 81.

2 - خالد الحسن : إشكالية الديمقراطية والبديل الإسلامي في الوطن العربي ، دار البازوري العلمية لنشر والتوزيع ، عمان الأردن د ط ، 2014 ، ص 202.

3- سورة المائدة : الآية 44.

4- المصدر نفسه ، ص 85.

5- حسن تربي : الشورى والديمقراطية إشكالية المصطلح والمفهوم ، المرجع السابق ، ص 27.

بينما الثاني "لا مجال في الإسلام لحكم شعبي منقطع عن معاني الإيمان"<sup>1</sup>. فإن الإسلام يقوم على مبدأ الله الخالق ومن هنا كانت العقيدة الكلية للكون والإنسان والحياة وما قبلها وما بعدها فهي من عند الله لذلك هي الأفكار والعلاقات البشرية في المجتمع"<sup>2</sup>، والشعب ليس له الحرية في إنشاء أفكار مخالفة أو إتباع مذاهب سياسية ليس لها صلة بطبيعة البيئة الإسلامية خاصة التيارات المعاصرة كالعلمانية والاشتراكية والديمقراطية...

إذ ما يستوجب إتباعه فيما يسمى بالحكم في البلاد الإسلامية هو ما ورد في المصدر الشرعي القرآن والسنة، وفي قول صريح لسيد قطب حول هذا يقول "أن النظام الإسلامي لا يشارك الله أحد في مشيئته وقدرته ولا في منهجه وشريعته"<sup>3</sup>؛ إذا فمن المنظور القطبي أن الشريعة الإسلامية حدود طرقها ثابتة لا تحريف فيها لأن الله هو واضعها.

وبالعودة لكلمة منهج عند قطب فإن "الإسلام منهج حياة بشرية واقعية بكل مقوماتها منهج يشمل التصور الاعتقادي الذي يفسر طبيعة الوجود..."<sup>4</sup>، هو منهج به يعرف الصواب من الخطأ يبين الحق من الباطل. والمجتمع الإسلامي "قائم على الفكر والتشريع الشرعي ولا يوجد شيء قابل للممارسة اسمه الديمقراطية بتعريفها المحدد عند الغرب"<sup>5</sup> لأن الغرب يستخدم النظام الديمقراطي.

بينما في البيئة الإسلامية الحكم وقواعد تختلف عن القواعد التي وضعت تحت ما يسمى بحكم البشر ، والفرق بسيط لأن المنظومة السياسية في الدول الإسلامية تختلف عن غيرها فالله قد شرع الله لها شرائع لا تقبل إدخال أي ممارسة غير إسلامية عليها.

1- حسن تربي : الشورى والديمقراطية إشكالية المصطلح والمفهوم ، المرجع السابق ، ص 27.

2- خالد الحسن : إشكالية الديمقراطية والبديل الإسلامي في الوطن العربي ، المرجع السابق ، ص 128.

3- سيد قطب : العدالة الاجتماعية في الإسلام ، المصدر السابق ، ص 81.

4- سيد قطب : المستقبل لهذا الدين ، دار الشروق ، القاهرة ، مصر ، ط 14 ، 1993 ، ص 5.

5- خالد الحسن : المرجع نفسه ، ص 202.

"فلا إسلام مشروع الحضاري الخالص بينما الديمقراطية جزء من المشروع الحضاري المغاير"<sup>1</sup>.

وموقف قطب المتشدد اتجاه الحكم الديمقراطي سببه هو "المجتمع الإسلامي قائم على الفكر والتشريع لا يوجد شيء قابل للممارسة اسمه الديمقراطية بتعريفها المحدد عند الغرب"<sup>2</sup>؛ الأنظمة التي وضعها البشر لا يجوز العمل بها وما وضعه العقل الغربي في السياسة الأحكام لا يستوجب الأخذ به فكيف لدول لا تعترف بالإسلام تأتي بتطبيق أنظمتها؟ والحضارة العربية تحكمها عقيدة لا تسمح لها أن تسلك النهج الغربي ويأتي قوله تعالى: ﴿ومن لم يحكم بما أنزل فأولئك هم الكافرون﴾<sup>3</sup>. وسيد قطب في كتابه العدالة الاجتماعية يقول: "الإسلام ليس نظاما متحجرا وتطبيقاته التفصيلية لا تقف عند عصر من العصور ولا بيئة من البيئات ، وكل ما يريد الإسلام تثبيته هو القواعد الأساسية التي تحدد ملامحه الربانية وتحفظ المجتمع المسلم من الذوبان في المجتمعات الجاهلية"<sup>4</sup>؛ المجتمعات التي لمح عليها قطب هي المعاصرة ووصفها بالجاهلية لأنها تتخذ من الانظمة الوضعية أساسا لها في تثبيت القواعد المتبعة وقطب غايته هو تحذير المسلمين من إتباع مثل هذه المجتمعات والانغماس فيها ، والديمقراطية الغربية تقابلها عند المسلمين الشورى فالأولى "في المفهوم الغربي تمارس غالبا في سياق حكم لا ديني"<sup>5</sup>. بينما الثاني "لا مجال في الإسلام لحكم شعبي منقطع عن معاني الإيمان"<sup>6</sup>.

1- مجحي حماد وآخرون : الحركات الإسلامية والديمقراطية ، دراسات في الفكر والممارسة ، مركز الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 1999 ، ص 18.

2 - خالد الحسن : إشكالية الديمقراطية والبديل الإسلامي في الوطن العربي ، ص 202.

3- سورة المائدة : الآية 44.

4- سيد قطب : العدالة الاجتماعية في الإسلام ، المصدر السابق، ص 85.

5- حسن تربي : الشورى والديمقراطية إشكالية المصطلح والمفهوم ، المرجع السابق ، ص 27.

6 - المرجع نفسه ، ص 27.

## المطلب الثاني : موقف راشد الغنوشي من الديمقراطية الفلسفية

نظام الحكم بين الحداثة المعاصرة المرتبطة بالتغيير الجذري لسياسية أنظمة الحكم في بقاع الدول الإسلامية، وذلك يكون بتجاوز نظريات الحكم التقليدية واستقطاب الأفضل جعل الغنوشي يمد ماله صلة بالديمقراطية والحكم الإسلامي من حيث الطبيعة عبر موقفا يبرز من خلاله أفكار ترتبط بالواقع السياسي الإسلامي مع النظام الديمقراطي الفلسفي.

قبل الحديث عن الديمقراطية نجد المفكر التونسي راشد الغنوشي قائد حركة النهضة في تونس يوضح ما يعنيه الإسلام الذي يعتبر في الأساس دين وتشريع أمة إسلامية فيقول "لم يختلف العلماء في تعريف دين الإسلام من حيث عقائده وأركانه الأساسية وشرائعه الكبرى حلالا وحراما، فهو الخضوع والإنقياد لله تبارك تعالى وفق ما أخبر عنه الرسول عليه السلام من شرائع وأحكام"<sup>1</sup>؛ فالإسلام دين شامل حدثنا عنه الرسالة المحمدية التي جاء بها نبي الله محمد والقصد منها أن لا سيادة تعلوا الخالق وبعث برسالاته لمحمد لتشمل البشرية جمعاء من حكم وشرع.

ويواصل الغنوشي في طرحة لما يحتويه الإسلام ليبرز مفهومه حول دولة الإسلام التي توثق حياة أمة إسلامية بكاملها في جميع حدودها فيقول "إن الإسلام وسيلة لاغنى عنها طالما أن الإنسان اجتماعي بطبعه وإن الإسلام نظام شامل للحياة"<sup>2</sup>؛ الإسلام دين حق وعدل شامل لكل الحياة والإسلام يوفر للإنسان الوسائل التي يحتاجها.

وبخصوص قيام دولة ديمقراطية إسلامية فهو لا ينكر أبدا أن ما يجب أن تتبعه الدولة الإسلامية هو الإسلام "إن أهم ما يميز الحضارة الإسلامية أنها حضارة التشريع والفقهاء"<sup>3</sup>. حضارة لا تتخلى عن جذور أصالتها، ترجع في كل تطبيقاتها للشريعة الإسلامية. لها احكام

1- راشد الغنوشي: الديمقراطية وحقوق الإنسان في الإسلام، المصدر السابق، ص 28.

2- راشد الغنوشي: الحريات العامة في الدول الإسلامية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط 1، 1993، ص 93.

3- المصدر نفسه، ص 121.

وثابت موجودة في السنة والقرآن الكريم وقد حدد الغنوشي المبادئ الأساسية للحكم في الإسلام قائلاً: "إن العقيدة الفلسفية الرئيسية التي تقوم عليها الحكومة في الإسلام هي الإيمان بالله والرسالة واليوم الآخر والإنسان مستخلف عن الله"<sup>1</sup>؛ إذا فلسفة الإسلام السياسية هي أن يؤمن الحاكم بالله واليوم الآخر وأن الإنسان في الأرض هو خليفة الله، وأوضح المبادئ في ما يلي:

1- **النص:** "المصدر الأول والأساسي لشرعية كل حكم في النظرية الإسلامية الأساسية تستمد من قبوله الكامل الاحتكام إلى القانون الإسلامي، والنص من الكتاب والسنة ثابت الوجود قطعي الدلالة هو الحاكم الأعلى والسلطة التي لا تعلوها سلطة والقاعدة الأساسية التي قام عليها المجتمع الإسلامي"<sup>2</sup>؛ فالنص هو الكتاب الذي لا جدل فيه مأمورية قواعد التي يقوم عليها الحكم هي ثابتة لا تعرف التغير سواء من حيث الطبيعة أو من ناحية التطبيق والقوانين مستمدة من نصوص الشريعة، والحاكم هو الله لا سلطة فوقه والمجتمعات الإسلامية حضارتها قامت ولازلت تقوم على القوانين التي وضعها النص والأمة الإسلامية محافظة عليه ودليل قوله تعالى: ﴿فاحكم بينهم بما أنزل الله﴾<sup>3</sup>.

2- **الشورى:** يقول بأنها: "الأصل الثاني الذي يقوم عليه حكم الإسلام باعتبار أن القرآن قد نص على استخلاف الأمة وحققها في المشاركة في شؤون الحكم، وهي مشاركة في مستوى التشريع والتنفيذ"<sup>4</sup> الحكم الثاني يقوم على صورية الشورى الملزمة للحاكم لتصبح سلوكاً أخلاقياً حياً قانونها هو مشاركة جميع أفراد الأمة فيه. "والأمر بالشورى نص صريح يؤسس لحق الأمة المستخلفة من الله المخاطبة من قبله مباشرة بإقامة شريعته وتهيئة الوسائل الضرورية منها إقامة الحكومة الإسلامية"<sup>5</sup>.

1-راشد الغنوشي: الحريات العامة في الدول الإسلامي، المصدر السابق، ص 322.

2- المصدر نفسه، ص 322.

3- سورة المائدة: الآية 48.

4- المصدر نفسه، ص 323.

5-راشد الغنوشي: الديمقراطية وحقوق الإنسان في الإسلام، المصدر السابق، ص 16.

لكن الغنوشي في حديثه عن سياسة الحكم الإسلامي قد أراد أن ينتقل الحكم من طابع فلسفي إلى إجرائي. ففي الوقت الذي رفض النظام الديمقراطي الفلسفي لأنه غربي لا يخدم النظام الإسلامي بأي شكل من الأشكال نجد الغنوشي قد اعتبره نظام مكمل للشورى والغرب في نظره أخذ الشورى وطورها ولذلك فهو لا يرى مانعا من الأخذ بمفهوم الديمقراطية لأنها بمثابة بضاعة المسلمين ردت إليهم، ولهذا الغنوشي لا يرى حرجا الأخذ بالديمقراطية في مسماها أي مضمونها بما يعني أن رفضه يتجه للمصطلح وليس للمضمون<sup>1</sup>؛ رؤية راشد الغنوشي تتجلى في أن الحكم الإسلامي يستطيع تبني المصطلح فقط وترك المضمون الذي وضعه العقل الغربي ويرى أن الديمقراطية هي نفسها الشورى؛ من زاوية التحليل يتضح لنا بأن الغنوشي يرفض الديمقراطية الفلسفية كما هي متداولة في المصطلحات الغربية لأنه استرد المصطلح متخلى عن المضمون، ومن بين أفكار الغنوشي الأهم انتقال جوهر الإيديولوجية الإسلامية من الدولة إلى المجتمع المدني<sup>2</sup>، إذا ضرورة التحول حتمية لازمة عند الغنوشي بدايتها ترك المرجعيات السابقة التي بنيت عليها الدولة والمرور للمدنية أي دولة ذات سيادة ديمقراطية، ويعتبر "أن الديمقراطية تقدم للشورى الإسلامية أفضل الأدوات للتعبير عن سلطة الأمة ونقل الشورى من مستوى المبدأ والقيمة الخلقية والموعظة الدينية والمقصد الشرعي إلى جهاز حكم يضع حدا لحكم الانفراد والاستبداد، ويضمن سلطان الأمة على حكامها، نصباً لهم ورقابة عليهم وتحتية الاستبداد عنهم تلك هي الشورى الديمقراطية أي الشورى المنضبطة ليست السائبة<sup>3</sup>؛ فالديمقراطية الفلسفية والتي هي الشورى يرى بأنها لم تطور في مجالها الإعتقادي، بقيت أهدافها الإرشاد والوعظ و الغنوشي أراد إضافة ديمقراطية تنقلها من جانبها النظري إلى جانب أكثر واقعية، واقع تتوافق فيه مع العصر الحالي مع المحافظة على الموروث الثقافي للأمة الإسلامية.

1- خليفة بوزازي: الشورى والديمقراطية في الإسلام، المرجع السابق، ص 355.

2- محمد سلمان أبو رمان: ما بعد الإسلام السياسي مرحلة جديدة أم أوهام أيديولوجية، الناشر مؤسسة فريديش ايبيرت، عمان الأردن، د ط، 2018، ص 66.

3- راشد الغنوشي: الديمقراطية وحقوق الإنسان في الإسلام، المصدر السابق، ص 68.

لذلك من وجهة نظره أنه لا بد من تجاوز النظريات التقليدية للحكم الذي عرفته الدول الإسلامية والقعود نحو ديمقراطية إجرائية ذات سياسة واقعية لها مبادئ وأسس وثوابت تبقى محل تغير" نجد في الجهاز الديمقراطي للحكم أفضل وسيلة متاحة حتى الآن أسفر عنها تطور العلوم والمعارف للتجسيد والنزول من سماء المثاليات إلى واقع الناس كما أن هذا الجهاز الديمقراطي يجد في قيم الإسلام ، وفلسفته في الحياة والكون والإنسان أفضل وقود وخير طاقة وقوة توجيه تعطي لهذا الجهاز فعالية عظيمة وتجنبه المزالق والوقوع في الكوارث التي انتهى إليها النظام الديمقراطي المعاصر"<sup>1</sup>، فجوهر النظام الديمقراطي أنه نظام مفتوح له تدابير وإجراءات يعمل وفق السياسة التي تريد الدولة العمل بها فهو وسيلة متطورة نقلت من صورة مثالية إلى صورة تطابق الواقع، كما أنها نظام مهم بالنسبة للإسلام لأنها تنظم صيغ قراراته في شكل آليات. والديمقراطية هي اليوم أفضل الحلول السياسية في الحكم لأنها تعطي السيادة للأمة.

ويقول: "الديمقراطية كأسلوب هي أحسن أسلوب بل وأفضل هدية قدمها العصر لتطبيق مفهوم الشورى"<sup>2</sup> فنقل الشورى من العمل النظري إلى العمل التطبيقي الإجرائي هو امتداد وتحول سياسي إسلامي حضاري في عصر لا يؤمن إلا بالتطبيق في سياسة الأحكام. كذلك يدعو إلى تحول الفكر نحو مسار جديد نحو أبعاد سياسية معاصرة لتصبح الدولة على أبواب مراحل متقدمة من البناء السياسي.

### المبحث الثاني : بديل السيد قطب عن الديمقراطية

بعد رفض سيد قطب للنظام الديمقراطي في صورته المعاصرة والنقد الذي وجهه له كونه نظام غربي مستمد من فلسفة هذا العالم وخصوصياته ، قدم البديل على ذلك النظام الذي اعتبره كفراً مخالفاً لمقاصد الشريعة الإسلامية وهذا البديل تمثل أساساً في الشورى ، لكنه

1 - راشد الغنوشي : الحريات العامة في الدول الإسلامية ، المصدر السابق ، ص 88.

2 - راشد الغنوشي : الحركة الإسلامية ومسألة التغيير ، المركز المغربي للبحوث وترجمة ، د ب ، ط1 ، 2000 ، ص 21.

يتحدث عن العدالة باعتبارها نظاماً إسلامياً وإن كان بالإمكان إدراجه ضمن منظومة الشورى التي تحدث عنها.

### المطلب الأول: الشورى

الشورى في نظام الحكم الإسلامي هي إحدى الأسس الثابتة والمقومة لنظرية الحكم بقواعد شاملة لا مجزأة. والحديث عنها بمثابة الحديث عن تاريخ أمة خاصة وأن الحضارة الإسلامية شهدت عدة متغيرات.

لا يمكن مباشرة الحديث عن الشورى دون الإحالة إلى تعريفها. ففي اللغة نجد أنها مشتقة من شور وفي لسان العرب عدة معان لها وشاور أو استشار أي رجع إلى رأيه وأشار ، علي بمعنى أراني ما عنده من المصلحة<sup>1</sup>؛ والاستشارة لا يأخذ صاحبها برأيه فقط وإنما العودة لأطراف مختلفة ، جانبها الأول تتعد فيه جهات النظر، بينما الشورى في الاصطلاح عرفها ابن عربي على أنها "الاجتماع على الأمر ليستشير كل واحد صاحبه ويستخرج ما عنده"<sup>2</sup>؛ إذا المشورة بالإجماع خاصة في الحكم قد تكون للأصح لأن كل شخص له وجهة نظر منها قد تحقق قاعدة أصح في سلم الحكم.

أما عموماً فالشورى هي "استطلاع رأي المسلمين في جميع الأمور التي تهمهم من أجل الوصول إلى الرأي الذي يعتقد والذي يحقق مصلحة المسلمين بشرط أن يتفق مع قواعد الشريعة الإسلامية"<sup>3</sup>.

وتحدث سيد قطب عن الشورى كبديل للديمقراطية الغربية وعرفها بأنها "تتمثل في عدم تملك الحاكم لأي سلطة حقيقية لأن المصدر الحقيقي للسلطة هو الله، والسلطة موزعة على المسلمين ككل وتصبح سلطة الحاكم عملية"<sup>4</sup>، فقد تحدث الشرع عن نظريتها وتكوين شموليتها فهي تطبق من الحاكم وتتصف بالعدل ولا تقتصر على فرد وتلغي الآخر بل هي

1- خليفة بوزازي : الشورى والديمقراطية في الفكر الإسلامي المعاصر ، ص 353.

2- المرجع نفسه ، ص 353.

3- المرجع نفسه ، ص 353.

4- المرجع نفسه ، ص 355.

تحتضن الجماعة الإسلامية ككل . ويعرفها بعض المفكرين الإسلاميين المعاصرين بأنها "مصطلح إسلامي مستمد من دستور ، لحماية المغفلين قبل سواهم"<sup>1</sup> ، ويقصد بالدستور بأنه ذلك القانون الذي وضعته الشريعة.

وقطب يفرد الحكم لله وحده وأما الحاكم الذي يقف على مسؤولية الحكم عليه الأخذ بالأدلة والنصوص الشرعية المنزلة في كتاب الله. وينطلق السيد قطب من قوله تعالى ﴿وشاورهم في الأمر﴾<sup>2</sup> . ويرى أن الشورى أصل من أصول الحياة في الإسلام وهي أوسع من دائرة الحكم لأنها قاعدة حياة الأمة المسلمة<sup>3</sup>؛ وفي السنة نجد أن الرسول صلى الله عليه وسلم يستشير المسلمين ويأخذ برأيهم فيما هم أعرف به من شؤون دنياهم كموقع الحرب وخطتها ، فقد سمع لرأيهم في غزوة بدر وفي حفر خندق<sup>4</sup> . إذا الشورى أمر يقتضي وجود مشورة بين الحاكم والمحكومين أولاً ، وثانياً الأخذ برأي ما تحتويه عقول الأفراد أو الشعب الذي له سلطة عليه وقوله صلى الله عليه وسلم [استعينوا على أموركم بالمشاورة]<sup>5</sup> . والإجماع على تعدد الآراء حول قضايا ما حتما يؤدي لنتيجة والرسول صلى الله عليه وسلم عمل بالشورى والدين الإسلامي يعتبرها نوع من الحكم الديني الذي لا يقبل المساس به.

والديمقراطية إن كانت حكماً سياسياً يعني حكم الشعب، فالشورى حكم أساسه الأول المشورة فقال قطب "سار الخلفاء في استشارة المسلمين استشارة أبو بكر في شأن ما معنى الزكاة واستشارة أهل مكة في حرب الشام"<sup>6</sup>؛ والشورى سورة في القرآن الكريم كم يقول تعالى ﴿وأمرهم شورى بينهم﴾<sup>7</sup>، أي أنها أمر لا بد منه لترجيح الصواب من الخطأ والتعبير بجعل

1- شاكر نابلسي : أسئلة الحمقى في السياسة والإسلام السياسي ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، لبنان ، ط1، 2005 ، ص 116.

2- سورة آل عمران : الآية 159.

3- سيد قطب : العدالة الاجتماعية في الإسلام ، المصدر السابق ، ص 84.

4- المصدر نفسه ، ص 84.

5- خليفة بوزازي : الشورى والديمقراطية في الفكر الإسلامي المعاصر ، المرجع السابق ، ص 353.

6- المصدر نفسه ، ص 85.

7- سورة الشورى : الآية 38.

أمرهم كله شورى...ومن ثم كان طابع الشورى في الجماعة مبكرا وكان مدلوله أوسع وأعمق من محيط الدولة وشؤون الحكم فيها إنه طابع ذاتي للحياة الإسلامية وسمة مميزة للجماعة المختارة لقيادة البشرية وهي ألزم صفات القيادة<sup>1</sup>؛ العقل البشري الإسلامي خاصة والفكر العربي عامة يجب أن يأخذ بما وضع في الكتاب والسنة.

والحاكم الذي تمت مبايعته من قبل أفراد عليه الأخذ بالشورى لأنها طابع تكتسبه كل الأمم الإسلامية. والحاكم يهتدي إلى الحق بما يجد في القرآن والسنة وليس مما يمله الغرب من تعدد السياسات.

إذا كنا بقيم إعتقادية اسلامية فلماذا ندعي الحكم الديمقراطي؟ والشورى تقابلها الديمقراطية التي يدعيها الغرب. والمسلمون مطالبون بالعودة إلى المنابع الأولى والنماذج الأصلية فيأخذوا قيمة الشورى وحكمها من القرآن والسنة لا مما آلت إليه الأمور في التراث اللاحق<sup>2</sup>. والرجوع إلى الأصل في طبيعته الأولى لا نجد فيه أي خلاف لسبب بسيط لأن تلك المجتمعات لم تحرف في الدين شيء ، غير أن مواكبة التطور للاحق من المجتمع الغربي خاصة في المجال السياسي قلل من حظوظ الحكم الديني خاصة في ظل تعدد الأنظمة والأحزاب "فتطبيق الشورى في دولة تحرم قيام الأحزاب السياسية وتعتبر حزب الله هو الحزب الواحد المشروع"<sup>3</sup>. النظام الإسلامي يرفض وجود أو تكوين أحزاب يدعي أصحابها السلطة فحزب الله هو الواحد الموجود لا غيره، إذاً نظام الحكم الإسلامي تساس فيه أمور الدين ويتخذ من الشورى قاعدة له، يوازن حق الفرد والمجتمع ويكفل للمواطنين حياة كريمة يؤمن فيها على نفسه وعرضه وماله<sup>4</sup>.

مهما تعددت الثقافات الدخيلة على المجتمع الإسلامي وحتى باختلاف وجهات الأفراد عند الرجوع للحكم فلا يجوز الخروج عن الشورى.

1- سيد قطب : في ظلال القرآن ، تفسير الشورى ، ج 12.

2- حسن التريبي : الشورى والديمقراطية إشكالية المصطلح والمفهوم ، المرجع السابق ، ص 20.

3- شاكر النابلسي : أسئلة الحمقى في السياسة والإسلام السياسي ، المرجع السابق ، ص 118.

4 - رفعت سيد أحمد : من الإسلام إلى التغيير ، دار الملتقى لطباعة والنشر ، دب ، ط1 ، 1994 ، ص 121.

## المطلب الثاني: العدالة

الإسلام دين فيه كل ما يخص الفرد والمجتمع وهو ملم بجوانب الحياة كلها سواء الحقوق أم الواجبات أم جوانب الحياة بمختلف متطلباتها، ولعل أهم ما نادى به الإنسان في تاريخ البشرية هو العدالة.

كل ديانة لها أسس تقوم عليها والدين الإسلامي قائم على العدالة وهذا ما جعل السيد قطب يتحدث عن العدالة الاجتماعية كبديل عن الديمقراطية التي نادى بها البعض من المفكرين المعاصرين الإسلاميين ، والرفض الذي جاء به مادامت الديمقراطية الغربية التي تنص على العدالة كأساس ثابت لها كذلك هو الحال في الدين الإسلامي الذي يعتبر الأول من تحدث عن العدالة في ظل تحقيق المصالح وتحديد العلاقات.

بهذا لا يمكن الحديث مباشرة عن العدالة دون توضيح تعريفها حتى وإن وجدت عدة تعاريف واختلفت إذا العدالة كمصطلح تعني "احترام ضابط القانون من جهة وفضيلة احترام حقوق الآخرين جهة أخرى"<sup>1</sup>؛ والقانون يكون عادل على الجميع ومن جهة ثانية لا يحتقر الإنسان أخاه ، بل عليه أن يحترم الحقوق المفروضة لكي يعيش في بيئة يسودها الهدوء بينما العدالة كمنهج فهي "منهج ينظم العلاقات المتبادلة بين المواطنين في قلب المدينة فإنه من المفروض أن تسود العدالة بشكل توزيعي يقسم الواجبات والامتيازات"<sup>2</sup>؛ العلاقة يحددها التقاهم إضافة إلى ذلك تكون المساواة أمام القانون هو العدالة.

والعدل هو "التعامل مع مختلف الناس ككائنات سواسية لا فرق فيما بينهم بغض النظر عن التفاوت"<sup>3</sup>؛ إذا المعاملة بين الأفراد تكون بالعدل، وعدم النظر إلى الفروقات المتمثلة في الجنس أو الشكل أو المستوى الثقافي والاجتماعي وكذلك الدين.... الخ.

1-مصطفى حسبية : المعجم الفلسفي ، دار أسامة لنشر وتوزيع ، عمان ، الأردن ، د ط ، 2012 ، ص 309.

2-المرجع نفسه ، المرجع نفسه،ص 309.

3-المرجع نفسه ، ص 309.

وللاشارة هناك عدالة إلهية ثم تأتي عدالة البشر وهي القانون والاجتهاد في نصوص الشريعة.

وسيد قطب في كتابه العدالة الاجتماعية يقول: "لقد قرر الإسلام مبدأ تكافؤ الفرص ومبدأ العدل ثم ترك الباب مفتوح بالجهد والعمل"<sup>1</sup>.

كما أن العدالة في الفكر الإنساني ترتبط بأبعاد ذو تأثير وتنظيم لذلك نرى قطب يقول: "يقيم الإسلام هذه العدالة الاجتماعية التي كشفنا عن طبيعتها إجمالاً على أسس ثابتة، ويحدد بلوغ أهدافها وسائل معينة... فهو بطبيعته دين تنفيذ وعمل في واقع الحياة"<sup>2</sup>، فالإسلام بنصوصه الدينية والشرعية ينص على العدالة. والعدالة بثباتها لا تقوم وحدها بل تركز أو تستند على مقومات. والإسلام يركز على مبدأ العدالة الاجتماعية "فطبيعة نظرة الإسلام إلى الحياة الإنسانية تجعل العدالة الاجتماعية عدالة إنسانية شاملة لكل مقومات الحياة الإنسانية"<sup>3</sup>، فالإسلام لا يميز بين هذا وهذا ولا ينفى أو يقصي الآخر بل هو ينص على العدالة والمساواة بين الجميع ويرى مصالح الجميع كما يقول قطب: "يهدف الإسلام إلى تحقيق غاية تشمل الإنسانية كلها منذ البدء إلى النهاية"<sup>4</sup>.

#### أسس العدالة الاجتماعية عند سيد قطب:

أ: التحرر الوجداني المطلق: والذي يعتبر بمثابة الرابط الأهم الذي تنهض على أنقاضه العدالة إذ لن تتحقق عدالة اجتماعية كاملة ولن يضمن لها التنفيذ والبقاء، ما لم تستند إلى شعور نفسي باطن باستحقاق الفرد لها وبحاجة الجماعة لها<sup>5</sup>، إذا العدالة باطنها يكون في الشعور النفسي للفرد، إذا تحرر الشخص من ذلك الشعور المسيطر على نفسيته يصبح

1- سيد قطب: العدالة الاجتماعية في الإسلام، المصدر السابق، ص 29.

2- المصدر نفسه، ص 31.

3- المصدر نفسه، ص 31.

4- المصدر نفسه، ص 31.

5- المصدر السابق، ص 32.

الجسد في تحرر مطلق يكون في نهايته نحو طريق تحقيق العدالة. ومن زاوية دينية نجده يؤدي إلى "طاعة الله وإلى واقع إنساني أسمى"<sup>1</sup>.

ونفي قطب ما يسمى بالديمقراطية التي يزعم أصحابها بالعدالة والحرية فذلك خطأ لأن الدين الإسلامي حددها ما تقره الديمقراطية قبل أن يضع البشر ذلك في الديمقراطية ، الإسلام يوحد العقيدة بوجود قوانين للحياة الاجتماعية، إذا عمل الإنسان بالعدل فهو يؤدي إلى طاعة الله أولاً بعدها العيش في جو تتغلب عليه الإنسانية.

وما هدف إليه الإسلام أيضا هو "توحيد ضرورات الجسد وأشواق الروح في النظام وبكفل التحرر الوجداني بالشعور الباطن وإمكانية الواقع"<sup>2</sup>، الحياة تصبح طريقة عمل فالفكر الإنساني لا يبقى حبيس التنظير الذي لا يتطابق مع الحياة الواقعية الملموسة، فالشعور كذلك هو ربط الإحساس الوجداني بالواقع مباشرة لا وسيط بينهم ونجد أيضا أن الإسلام هدف إلى "تحرير الوجدان البشري تحريرا مطلقا كاملا بعدما كفل في الوقت ذاته حاجة الجسد وضرورة الحياة بحكم الأوضاع وبحكم القانون"<sup>3</sup> الذي كان يحجز الوجدان الشعوري فأصبح الإنسان غير ملزم بشروط تفرض.

نجد بأن الإسلام قد نظر للإنسان نظرة شاملة لذلك "الإسلام منهج حياة، حياة بشرية واقعية بكل مقوماتها"<sup>4</sup>، لم يبقى مجرد منهج عقائدي بل تطور لتنظيم الواقع الإنساني.

الإنسان وأخيه تربطه صلاة قرابة وليس لأحد الفضل على الآخر إلا بعمله وتقواه قال تعالى ﴿قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى الله كلمة سواء بيننا وبينكم ألا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئا ولا يتخذ بعضنا بعضا أربابا من دون الله﴾<sup>5</sup>؛ القرآن يحث ويؤكد على العقيدة والأخذ بها بها لأن الإنسان إذا اتبعها وصل إلى تحرير وجدانه. لأن الإسلام حسب قول سيد

1- سيد قطب : العدالة الاجتماعية في الإسلام ، المصدر السابق ، ص 32.

2- المصدر السابق ، ص 33.

3- المصدر نفسه ، ص 33.

4- سيد قطب: المستقبل لهذا الدين : المصدر السابق ، ص 5.

5\_ سورة آل عمران : الآية 64.

قطب "يثبت في نفوسهم الاعتزاز بالحق ومحافظة على العدل وأن يضمن بذلك كله عدالة اجتماعية مطلقة"<sup>1</sup>.

والحياة يتساوى فيها البشر بوجود خاصية العدل التي تحد من العزلة والعنف وتمهد للعيش بطرق سلمية لأن الدين جاء "ليلغي عبودية البشر للبشر في كل صورة من الصور وليوحد عبودية الله في الأرض"<sup>2</sup>. وهنا يسعنا القول بأن الديمقراطية كان هدفها قيام سياسة العدل لتحقيق مختلف المصالح والغايات، كان الإسلام هو أول من وضعت فيه وأمر بالعدل لذلك نجد بديل قطب العدالة بمفهومها الصحيح لا وضعها تحت ما يسمى بالنظام الديمقراطي وبالمفهوم الغربي "لأن الإسلام هو المنهج الثابت الذي ارتضاه الله لحياة البشر المتجددة"<sup>3</sup>.

**ب- المساواة الإنسانية:** تعد المساواة الإنسانية أساس تتشارك فيه الأفراد وكل الشعوب مهما اختلفت دياناتها لكن وبالحديث عن الدين الإسلامي فهو دين حق وعدل ومساواة. وغاية أي نظام هو تحقيق الراحة النفسية الخاصة لمعتنق الديانة الإسلامية فالمساواة الإنسانية بمثابة ركن ثاني من أسس العدالة "فإذا استشعر الضمير البشري هذا كله ووجد الضمانات الواقعية والقانونية ما يؤكد في نفسه هذا الشعور فلن يكون في حاجة لمن يهتف له بالمساواة لفظاً وقد يكون استشعرها في أعماقه ووجدتها في حياته واقعا"<sup>4</sup>، فالفرد في حياته الاجتماعية إذا شعر بما تريده ذاته وما يريد تحقيقه ووجد من يرسخ له هذا الشعور بأمر واقعية لا نظرية فحسب، حيث تكون هذه الأمور مضبوطة بالقوانين يصبح غير مهتم لمعرفة ما يخفى، أو وجود أنظمة تدعي شعار المساواة وباطنها زيف لأن حياته رهن الواقع الذي يعيش فيه.

1\_ سيد قطب : العدالة الاجتماعية في الإسلام ،المصدر السابق ، ص 36.

2\_ سيد قطب : المستقبل لهذا الدين ، المصدر السابق ، ص 10.

3\_ المصدر نفسه ، ص 10.

4- سيد قطب : العدالة الاجتماعية في الإسلام ، المصدر نفسه ، ص 44.

والإسلام حسب سيد قطب لم يكتفي بالمفاهيم الضمنية المستفادة من التحرر الوجداني فقرر مبدأ المساواة باللفظ والنص ليكون كل شيء واضحا مقررا منطوقا<sup>1</sup>. والإنسان كانت قد قدمت له مفاهيم كالعدل-الحقوق-المساواة مرفقة بشواهد وأدلة من نصوص الشريعة لكي يكون على قين مما يعرفه وعلى ما يعمل به، قوله والله تعالى: ﴿يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منها رجالا كثيرا ونساء<sup>2</sup>﴾.

"إذا الله تعالى ساوي بين الرجل والمرأة ولم يميز بينهم في أي شيء لأنهم من أصل واحد فهم إخوة في النسب ، ومتساوون في الأصل والنشأة<sup>3</sup>﴾ يا أيها الناس إن خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم<sup>4</sup>﴾، الله خلق الإنسان ليتعايش مع أخيه الذي معه في الأرض بالمودة والرحمة وليس بالتنافر والخصام فالكل عند الله سواسية.

وفي المساواة نجد المساواة الإنسانية من ناحية دينية أن المرأة والرجل متساويان لقوله تعالى: ﴿ومن يعمل الصالحات من ذكر وأنثى وهو مؤمن فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون نقيرا<sup>5</sup>﴾ وقوله تعالى أيضا "فاستجاب لهم ربهم أني لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى بعضكم من بعض<sup>6</sup>، فالله قد أعطى المساواة للرجل والمرأة والدين حثنا على ذلك.

**ج-التكافل الإجتماعي:** الإنسان يعيش حياة يتمتع فيها بكل حريته ، وذلك بتحرير نفسه من كل ما يعيقها. كما نجد المساواة المطلقة التي تشعره بالمسؤولية والعدل في تطبيق القوانين لكن "للمجتمع مصلحة عليا لا بد أن تنتهي عندها حرية ، ولل فرد ذاته مصلحة خاصة في أن

1- سيد قطب : العدالة الاجتماعية في الإسلام ، المصدر السابق ، ص 44.

2-سورة النساء : الآية 1.

3-المصدر نفسه ، ص 46.

4-سورة الحجرات : الآية 13.

5-سورة النساء : الآية 124.

6 -سورة آل عمران : الآية 195.

يقف على حدود معينة في استمتاعه بحريته<sup>1</sup>، أي فرد له المسؤولية على حريته كما نجد أن الإسلام قد مجد الحرية وأعطى لكل ذي حقه في المساواة.

ويشمل الكل دون الجزء ليتمكن أي فرد من ممارسة المواطنة التي تستوجبها الحياة وكل واحد يعلم أن حريته تنتهي عندما تبدأ حرية الآخرين، وقول السيد قطب صريح في كتابه العدالة الاجتماعية"الإسلام يمنح الحرية الفردية في أجمل صورها والمساواة الإنسانية في أدق معانيها"<sup>2</sup>، الإسلام منهج هدفه تنظيم الحياة الاجتماعية بمختلف أوجهها يسعى بها إلى الرقي الحضاري متجنباً بذلك الجهل الذي طغى على المجتمعات الأولى.

الدين له مبدأ لذلك "قرر مبدأ التبعية الفردية في مقابل الحرية ويقرر إلى جانبها التبعية الجماعية التي تشمل الفرد والجماعة بتكاليها وهذا ما ندعوه بالتكافل الاجتماعي"<sup>3</sup>، الفرد جزء من المجتمع إذا هو تابع له وتبعيته تقابلها حريته ، وكذلك هو مسؤول على ما يختاره من تصرفات وأفعال لذلك له مسؤولية اتجاه الغير والتكافل ليس نوع واحد بل نجد له صور وأشكال مثل تكافل الفرد وذاته، وبين الفرد وأسرته وبين الفرد والجماعة، وبين الأمة والأمم، وبين الجيل والأجيال القادمة<sup>4</sup> فمعالم التكافل تختلف من مستوى لآخر.

الفرد هو المسؤول الوحيد على ما يقوم به لأن الواقع كالمسرح والفرد هو من يلعب الأدوار، كذلك هو الحال في الحياة المرتبطة بالواقع إما تقوم ذاته بعمل صالح أو الإلقاء بنفسه إلى التهلكة لقوله تعالى ﴿فأما من طغى وآثر الحياة الدنيا فإن الجحيم هي المأوى، وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فإن الجنة هي المأوى﴾<sup>5</sup>. ما يمكن قوله أن غاية أي نظام اجتماعي ينبغي أن تكون هي تحقيق غاية الوجود الإنساني<sup>6</sup>. الدين ليس مجرد كلام

1- سيد قطب : العدالة الاجتماعية في الإسلام ، المصدر السابق ، ص 52.

2- المصدر نفسه ، ص 53.

3- المصدر نفسه ، ص 53.

4- المصدر نفسه ، ص 53.

5- سورة النازعات : الآية 37-41.

6- سيد قطب : المستقبل لهذا الدين ، المصدر السابق ، ص 12،

كلام وإنما تطبيق ما جاء به ليس مجرد تنظير وإنما يطبق في حياة كل إنسان وبشكل يومي.

### المبحث الثالث : راشد الغنوشي والديمقراطية الأداتية لنظام الشورى

الديمقراطية عند الغنوشي تجسدت في الطابع العملي من التجارب التطبيقية لهذا فنظرته اتضحت لبنية هذا النظام عن طريق اعداد الهياكل التكوينية للنظام الديمقراطي، لتكون مسألة شاملة ذو أهداف بعيدة خاصة في حكومة الدول الإسلامية الذي يعتمد على مبدأ الشورى. سنرى ما قدمه راشد الغنوشي من تغيير في جهاز الحكم الإسلامي مع توضيح الوسائل الأداتية التي تحدث عنها للديمقراطية المعاصرة وما تهدف إليه من تعديلات إصلاحية سياسية وكيف نجح هذا النظام في الدول العربية.

#### المطلب الأول: الديمقراطية الأداتية

في الفترة المعاصرة عرفت الساحة السياسية الإسلامية عدة تغيرات في هيكل أنظمة الحكم المراد فيها إنهاء الدكتاتورية المتسلطة، وتجاوز الخلاف بالحكم الديمقراطي ليكون الشعب حرا في العملية السياسية وكانت صياغة التحول في نظام الحكم موافقة لعصر تعمل مختلف الدول به معتبرة إياها شامل الحياة البشرية لكن شرط أن يكون النظام الديمقراطي عكس صورته الغربية.

الفرد والدولة والمواطنة والحرية والمساواة... هي مفاهيم لا تتواجد إلا في دولة ديمقراطية متحررة من التبعية السياسية وتصبح ذات استقلالية. وهذه الديمقراطية كان قد تحدث عنها الغنوشي واصفا إياها بقوله "حتى لا نذهب بعيدا في متاهة تحديدات الديمقراطية وحرصا على الوضوح نقصد بالديمقراطية نظاما سياسيا وإن تنوعت صورته من رئاسي إلى برلماني وخلفياته الثقافية من حيث علاقته بالدين مسيحيا كان أم يهوديا أم بوذيا أم هندوسيا علمانيا

متشددًا أم معتدلاً فإنه يلتقي على تعدد أشكاله وخلفياته في مبادئ تترجمها في الواقع جملة من القوانين والآليات"<sup>1</sup>. لتبقى الديمقراطية فكرة تجمع عدة أنظمة متنوعة ومختلفة.

والديمقراطية التي تبناها الغنوشي مع حركته تمتاز بالطابع الإجرائي "فواقع التطبيقات المتنوعة للنظام الديمقراطي تشهد على توفره على أسس متينة لحيادية آلياته وعدم ارتباطها بأي منظور إيديولوجي علمانيا كان أم دينياً"<sup>2</sup>، للتوضيح أنه نظام سياسي بعيد كل البعد عن التنظير الإيديولوجي أو ارتباطه بخلفيات مرجعيتها تاريخية "الديمقراطية إذن هي جملة من التسويات والترتيبات الحسنة التي توافق عليها النخب المختلفة من أجل إدارة الشأن العام بشكل توافقي بعيداً عن القهر وعلى أساس المساواة في المواطنة حقوقاً وواجبات"<sup>3</sup> فمن حق الفرد الحرية والعيش حياة كريمة.

كما أنه لا وجود للعنف فيها تبنى على ركيزة بنيانها الأول التكافؤ والتساوي بين أفراد الدولة تبنى على المساواة من حيث الواجبات والحقوق "مضمون النظام الديمقراطي الاعتراف بقيمة ذاتية للإنسان يكتسب بمقتضاها جملة من الحقوق الفعلية تضمن كرامته وحقه في المشاركة الفعالة في إدارة الشؤون العامة... ولا شك أن أفضل الأنظمة على الإطلاق ذلك الذي يبني على الاعتراف بكرامة الإنسان ويتوفر على جملة من التقنيات التنظيمية والتربوية تكفل تلك الكرامة وتتهيئ المناخ الضروري لتفتح ملكات الإنسان وترقيه ومشاركته في صنع مصيره"<sup>4</sup>.

و الغنوشي من زاوية مغايرة ونحو تطلعاته في تجسيد نظام ديمقراطي يرى أن الديمقراطية في ثوبها المعاصر هي نفسها الشورى التي تعمل بها أنظمة الحكم الإسلامية لذلك هو ميز بين نوعين "بين مضمون الديمقراطية الفلسفي وبعدها الأداتي ورأى البعد الأداتي متمماً للشورى وتنزيلاً لها إذ قال: إذا استطعنا أن نحرر هذه الأداة من المضمون

1-راشد الغنوشي : الديمقراطية وحقوق الإنسان في الإسلام ، المصدر السابق ، ص 59.

2-المصدر نفسه ، ص 61.

3-المصدر نفسه ، ص 62.

4-راشد الغنوشي : الحريات العامة في الدولة الإسلامية ، المصدر السابق ، ص 77.

الفلسفي المادي فعملها الإيمان بقيمة عمرت التقوى عندئذ نستطيع القول إن الديمقراطية هي بضاعتنا التي ردت إلينا<sup>1</sup>، إذا البعد الفلسفي المتعلق بالنظرة العقائدية الدينية لأبد من ارتقائه لجانب تطبيقي لتصبح الديمقراطية في شكل طبيعة أدواته في حدود ما توافق عليه الشريعة، وكأن النظام الديمقراطي في حلتها الإسلامية يصبح بآليات منتظمة تتماشى مع حداثة العصر.

النظام الديمقراطي شكل جملة من الآليات الإجرائية التي تسمح بإدارة الشأن السياسي بصورة رشيدة ، وهي فضلا عن ذلك متاع مشاع ومشارك بين الناس يأخذ به من يشاء ويتركه من يشاء<sup>2</sup>، إن صح التعبير يمكن القول أن الديمقراطية اليوم تحولت إلى مجال تطبيقي يرتكز على آليات ومبادئ وفق ما آلت إليه عصرنة السياسة، ومن بين هذه الآليات نجد:

**الانتخاب** : يرى الغنوشي في هذا البعد الذي ضمته الديمقراطية جملة آليات يمارس الشعب تحقيق تداول السلطة سلميا عبر انتخابات نزيهة، وحق المشاركة فيها والمساواة متاح لجميع المواطنين. يكون واجب وليس مجرد حق<sup>3</sup>، من خاصية النظام الديمقراطي أنه نظام يعطي للشعب حق إقامة انتخابات مهما تعددت من رئاسي إلى برلماني... تكون حاملة للشفافية والنزاهة محافظة على مصداقيتها ، ويصبح الانتخاب مرفق بالاقتراع ينتخب من يراه مناسباً للسلطة ، حاملا كامل الحرية في تحديد مصيره، وبالحديث عن العملية الانتخابية يقول الغنوشي "المصدر الذي تستمد منه كل سلطة في الدولة شرعيتها السلطة التنفيذية وكذا

1- أحمد جبرون وآخرون : الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي اتجاهات وتجارب ، ناشر المركز العربي للأبحاث، بيروت ، لبنان ، ط 1، 2013 ، ص 50.

2- رفيق عبد السلام : آراء جديدة في العلمانية والديمقراطية ، مركز صناعة الفكر للدراسات والنشر والأبحاث ، د ط ، 2015 ، ص 261.

3- راشد الغنوشي : الديمقراطية وحقوق الإنسان في الإسلام ، المصدر السابق ، ص 59.

انتخاب الهيئة البرلمانية وتمتد العملية الانتخابية لتشمل السلطة الفرعية... مما يحقق شكل دوري اختيار تطور اتجاهات الرأي العام<sup>1</sup>.

والانتخاب عموماً عملية سياسية تأخذ مسلكها في نظام ديمقراطي عبر عمليات متفرقة الهدف منها معرفة الرأي العام بالموافقة أو الرفض على تكوين شرعية سلطة الحكم ، وانتخاب رئيس يمثل دولتهم فهي بهذا تمتد للمواطن خياراً مباشراً في حسم القرارات.

الكل يعرف أن مصدر السلطات هو الشعب يحكم نفسه بنفسه ، ولكن هنا يتم التنازل عن الإرادة للشخص بصورة طوعية عن طريق الانتخاب للشخص الممثل والمنتخب ، وبالتالي ينتج لنا أعضاء منتخبين بصور مباشرة من قبل الشعب، وهؤلاء يمثلون البرلمان، والذي بدوره يقوم بتشكيل حكومة تمثل الأغلبية البرلمانية المستمدة من الانتخابات.

وفي مجال الاقتراع يكون التصويت من طرف الجمهور نزيهاً بعيداً عن التحايل ، لتكون المساهمة في الحكم الديمقراطي. لتحمل نتائجه كل المصادقية التي توافقت عليها العقول السياسية المعاصرة ليكون المبدأ قابلاً للممارسة الفعلية.

**الحرية :** تعد الحرية في سياق نظريتها العامة ذلك المطلب التي تبحث عنه شعوب العالم. ويتحدث الغنوشي عن هذا المبدأ في قوله "النظام الديمقراطي يضمن حق الاختلاف وممارسة الحريات الإنسانية بشكل علني منظم مثل حرية التفكير والاعتقاد والممارسة الدينية وحق التعبير وإقامة الجمعيات والأحزاب"<sup>2</sup>.

الديمقراطية تصون الحريات العامة للمجتمع في دستور متفق عليه ، يضمن كافة الحقوق والواجبات لكل الأفراد الموجودين داخل الدولة، وبالتالي يكون الدستور حامياً للديمقراطية من أي تسلط سياسي ، وعند حدوث خرق يرجع للدستور لأن إرادة الشعب المتمثلة بالديمقراطية يتم حمايتها عن طريق دساتير يسمح للفرد بممارسة حريته ومعتقداته

1-راشد الغنوشي : الديمقراطية وحقوق الإنسان في الإسلام ، المصدر السابق ، ص 60.

2- المصدر نفسه ، ص 60.

الديني ويتسنى له إقامة أحزاب سياسية وفق قوانين وقواعد قانونية مرجعيتها الدستور. "إذن لا حرية من دون ديمقراطية ولا ديمقراطية من دون حرية"<sup>1</sup>.

والديمقراطية اليوم تسمح بالحرية الفردية، كما أنها تجعل من الحرية عاملا مشتركا لكافة المواطنين. فهي تحرر الفرد من كل القيود متجها نحو الممارسة الإيجابية لتعبير عن مطلقه أفكاره بمختلف الوسائل الحديثة، لتكون الحرية اليوم غاية تقوم على قوة العقل والعوامل المحدثة في سياسة الدولة. ويقول أن "تشديد الدولة العصرية هو تأكيد حق المواطنة وهو يعني تكفل مؤسسات بحماية الحقوق المدنية والسياسية المعترف بها للأفراد والجماعات"<sup>2</sup>.

والسياسة عند الغنوشي "هي فن إدارة الشؤون العامة"<sup>3</sup>، لأنها تشمل الكل بدل الجزء تعمم ولا تخصص كما أنها "إدارة علاقات القوة بشكل رمزي ينقل الصراع من صورته البدائية العنيفة إلى صورة رمزية مدنية عبر الصحافة الأحزاب والانتخابات... مما يجعل أساليب الديمقراطية المعاصرة الصورة المثلى لإدارة علاقات القوة في المجتمع"<sup>4</sup>، بداية ظهور الديمقراطية ليست هي نفسها الديمقراطية التي عرفت في العصر الحديث ولا حتى المعاصر لأن الصورة تختلف بحيث أنها انتقلت من هيئة تنظيرية إلى أكثر منها واقعية، فالعاملون في مجالات السياسية طوروا مسار الانظمة عن طريق التحول الذي تشهده الديمقراطية وأيضا باقي الانظمة، فأصبحت تؤخذ بقواعد وخصائص تساير القرن الواحد والعشرين ، لتصبح نظام حقق الكثير من الإصلاحات خاصة في إدارات العلاقات.

وتعرف الديمقراطية بحلولها السلمية بين الدول التي تشهد صراعا حادا حول النزاعات والخلافات السياسية. وسياسة الديمقراطية ميدانها لا يعترف إلا بالحقيقة الملموسة فخاصيتها

1- أحمد جبرون وآخرون : الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي اتجاهات وتجارب ، المرجع السابق ، ص 53.

2- عنصر العياشي : سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر ، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر ، ط 1، 1999، ص 55.

3- راشد الغنوشي : الديمقراطية وحقوق الإنسان في الإسلام ، المصدر السابق ، ص 28.

4- المصدر نفسه ، ص 29.

محددة في قوانين منظمة كال دستور والانتخابات وغرف البرلمان وحتى مؤسسات تنظيمية تعطي لهذا النظام واجهته الحقيقية.

كما يصفه الغنوشي بقوله: "إنه نظام يقوم على تسويات يتوصل إليها الفرقاء ويستعيضون بها الوسائل العنيفة بالوسائل السلمية في حل خلافاتهم... فإنهم سيجدون في آليات الديمقراطية ما يسعفهم في تنظيم حياتهم بما يضمن مصالحهم المشتركة"<sup>1</sup>؛ فالديمقراطية قوة هائلة في تحريك المجتمعات الإنسانية فهي ترسخ مبدأ الدستورية بوجود قضاء لحل الخلافات وتكون السلطة بعيدة عن الدكتاتورية.

والمفكر السياسي راشد الغنوشي لم يتحدث عن الديمقراطية في صورتها النظرية وحدها بل تحدث أيضا عن تطبيقها في العالم الإسلامي "محاولات متكررة لإقامة أنظمة ديمقراطية تعددية لا تزال تغالب الكثير من الصعوبات لعل أوفرها نجاحا ماليزيا ولبنان والأردن... وربما تكون الضغوط الدولية ضدها عاملا من عوامل إعاقة تطور الديمقراطية فيها"<sup>2</sup>، إذا الإشكال الذي وقعت فيه الدول الإسلامية إقامة نظام ديمقراطي قد شكل عائق مع صعوبة التطبيق ، خاصة وأن هذه الدول تحكمها عقيدة تعتبر كل ما هو خارج عن إطار شريعتها كفر وعلمنة.

كما أن الغنوشي تحدث في السياق الديمقراطي عن مواقف بعض الإسلاميين السلبية اتجاه هذا النظام "إن عجيبي لا شديد من أناس مطحونين بالديكتاتوريات مقهورين بالاستبداد وهم مع ذلك بدل أن يتصدوا لخصمهم الحقيقي نراهم يخلقون مشكلات مع الديمقراطية"<sup>3</sup>، فوضح بذلك فكرة عراك التيار المتشدد الرفض للنظام الديمقراطي ، لم يرفضوا الدكتاتوريات المستبدة والمحتقرة للشعوب الإسلامية فعليهم استرجاع ما نهب من الحقوق الضائعة

1-راشد الغنوشي : الديمقراطية وحقوق الإنسان في الإسلام ، المصدر السابق ، ص 61.

2- المصدر نفسه ، ص 62.

3-أحمد جبرون وآخرون : الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي اتجاهات وتجارب ، المرجع السابق ، ص 49.

والحريات المدنية التي لا وجود لها ، ثم الحديث عن الديمقراطية وما تحدده من تشكيلات سياسية مختلفة.

### المطلب الثاني: الديمقراطية الإسلامية ذات طبيعة أداتية

المجتمعات العربية مرت بحركات سياسية كانت كلها ضد الأنظمة الحاكمة، وكان مطلبها الاستقلال والتحرر من سلطات مستبدة شعارها التغيير وفرض البديل. وكان الفكر الإسلامي المعاصر قد انبثقت عنه حركات وأحزاب ، على أوراق مطالبها نجد فيها المطالبة بالتحول نحو نظام لا يعرف الاستبداد، وهو النظام الديمقراطي. الذي يعتمد على الأدوات والإجرائية ، "والديمقراطية في الفكر الحركي الإسلامي هي مجموعة إجراءات وتقنيات وأدوات مجردة من مصاحبتها الفلسفية، تضبط عمليات اختيار القادة والمسؤولين والنواب البرلمانين والرؤساء وتؤطر عمليات اتخاذ القرار وتداول الرأي في التنظيمات والمؤسسات والدولة"<sup>1</sup>؛ لتصبح الديمقراطية في حركتها مد إجرائي لا تشمل المثاليات في مبادئها وإنما تتخذ من الوسائل بعدا سياسيا في تكوين دولة ذات أفق واقعية في اختيار ممثليها من أحزاب ورؤساء معتمدة في ذلك على تعدد الآراء من زوايا مفتوحة شاملة لكل أفراد المجتمع.

بسبب الأحداث ومختلف الأزمات التي عاشتها بعض البلدان العربية ومشكلات الحرية وطلب زوال الحكم الدكتاتوري ، تشكلت حركات سياسية إسلامية كان من بينها حركة النهضة مع راشد الغنوشي في تونس.

وتحدث الغنوشي عن مسار حركة النهضة التي تشبعت بالفكر السياسي والمتبني للنظام الديمقراطي في تونس "وقد تصادف تحولنا مع نشأة تيار ديمقراطي في نهاية السبعينيات في تونس انشق انصاره عن الحزب الحاكم يطالب لا بعدالة اجتماعية وإنما بالتعددية السياسية وبالحرية المدنية"<sup>2</sup>، في هذه المرحلة من تجليات النظام الديمقراطي تجلت معه الكثير من

1- أحمد جبرون وآخرون : الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي اتجاهات وتجارب ، المرجع السابق ، ص 51.

2- راشد الغنوشي : من تجربة الحركة الإسلامية في تونس ، المركز المغربي للبحوث والترجمة، د ب ، د ط ، د ت ، ص 59.

المتغيرات وبناء على التغيير كان لابد من تجاوز هذه العدالة التي تحمل عدلا لفرص الحياة المختلفة التي يتمتع بها المواطن تحت قانون الدولة التي يعيش فيها ،نحو تعددية سياسية ذو مجال مفتوح يضم الأحزاب والمنظمات لتداول على السلطة بين النخب التي تريد الحكم ، ليتشكل مجتمعا ديمقراطيا حاملا للحريات المدنية التي يجب على الفرد التمتع بها من حقوق ومساواة وحريات.

وعن التغيير يقول راشد الغنوشي"نحن نرى أن نماذج التغيير غير محدودة وكل بلد عليه أن يبحث عن أسلوب التغيير الذي يراه مناسباً"<sup>1</sup>، طرق متعددة للتغيير من نماذج الحكم في تونس سار نحو التحول الديمقراطي ليمزج الفكر بقضايا الواقع ويصبح الخيار الديمقراطي إجرائي مع دولة تستوفي كل شروط العصر الحالي سواء من قيام انتخابات أو وضع احزاب مع تشكل التعددية السياسية.

وعن أسلوب عمل حزبه يقول الغنوشي "كحزب سياسي في تونس معلنين التزامنا كاملا بالديمقراطية نظاما ومنهجاً للتغيير"<sup>2</sup>، فتونس تعيش اليوم تجربة ديمقراطية إن صح القول أن نصف هذه التجربة بالناجحة. قد يكون السؤال لماذا ناجحة وليست فاشلة؟الإجابة هي أن هذه الدولة عرفت كيف تطبق هذا النظام بمرجعيات دستورية،وبانتخابات نزيهة وبهيئات برلمانية جعلت من اقتباس النموذج الديمقراطي نموذجا ناجحا في واقعه الأداة. فما دام هناك جمهورية ورئيس دولة وانتخاب ودستور إذا ستسير تونس باتجاه التغيير من النظام المستبد إلى النظام الديمقراطي هو تجربة ناجحة في الوطن العربي.

فالتحول الديمقراطي في تونس يصبح نتيجة حتمية للواقع السياسي الذي عايشته البلاد من قرون سابقة تحت مظلة الاستبداد. ويواصل الغنوشي حديثه عن حركات بعض الدول التي قفزت نحو الحكم الديمقراطية من بين هذه الحركات حركة الإخوان المسلمون في الأردن ، يحدثنا الغنوشي عن مسار تحولها فيقول"هم الذين لم يشهد تاريخهم تصادما معتبرا

1-راشد الغنوشي : من تجربة الحركة الإسلامية في تونس ، المصدر السابق ، ص 6.

2-المصدر نفسه ، ص 65.

مع المملكة الهاشمية الأردنية، وهم يعبرون عن أنفسهم اليوم من خلال وجودهم المعترف في البرلمان، ومن خلال جبهة العمل الإسلامي التي شكلوها أخيراً مع عدد من المستقلين وحظيت بالاعتراف القانوني الرسمي سنة 1993. ومما ورد في أهدافها كما أوضحها رئيسها د إسحاق الفرحان "ترسيخ الوحدة الوطنية وترسيخ الشورى والديمقراطية والدفاع عن الحريات وسيادة القانون"<sup>1</sup>؛ وكان الغنوشي يحدثنا عن مسار التحول الديمقراطي في الأردن الشامل لمسار يحدد القيم والممارسات الجوهرية التي تقع في صميم الثقافة الديمقراطية لتبدأ مرحلة سياسية جديدة الهدف منها توسيع قاعدة المشاركة الشعبية في الحكم والسير الطبيعي للبرلمان مع تعزيز الحريات واحترام وسيادة القانون ، لتظل الأردن تتبنى ممارسة الديمقراطية الإسلامية مع تطبيقها في الدولة.

ويحدثنا كذلك الغنوشي عن الديمقراطية التي تدير نحوها اليمين مع الحركة الإسلامية فيقول "لقد عاصرت التجربة الإسلامية الديمقراطية في الأردن أخت لها في اليمين بدأت مثلها بمشاركة معتبرة في المؤسسة التشريعية والعمل الاجتماعي والإعلامي وانتهت بتشكّلها في شكل جبهة أو تحالف التجمع اليمني للإصلاح، وهو اليوم معبأ لخوض الانتخابات التشريعية في طليعة الحركة السياسية اليمنية"<sup>2</sup>.

شهد تبلور الحكم الديمقراطي في اليمين صيغة واسعة وشاملة في تغير شرعية الحكم ليصبح حكماً جمهورياً والناتج عن تغيير الوعي الحداثي الذي عايشته تجربته معظم البلدان العربية بريبع وحراك ثوري ، لتجاوز كل مسائل التغيير، متجهة إلى انتخابات تشمل المعارضة والمؤيدين معا تحت إطار مؤسساتي اجتماعي مفتوح شامل للأسرة الإعلامية ، التي تقوم بتغطية الحدث الانتخابي حتى يكون الاقتراع شفافاً. لتكون اليوم اليمين في حركتها السياسية ناجحة كونها انتقلت من نظام تسلطي إلى نظام ديمقراطي تعددي هدفها تحقيق الاستقرار السياسي داخل البلاد.

1-راشد الغنوشي : الحريات العامة في الدولة الإسلامية ، المصدر السابق ، ص 265.

2- المصدر نفسه ، ص 265.

ليست تونس والأردن واليمن وحدهم من خاضوا التجربة الديمقراطية بل حتى السودان  
والمغرب والجزائر ومصر وبعض الدول العربية. تمكنوا من معايشة هذه التجربة الأداتية  
للحكم الديمقراطي.

## خلاصة الفصل الثاني :

تباينت في هذا الفصل مواقف كل من السيد قطب وراشد الغنوشي حول النظام الديمقراطي فالبدائية كانت مع قطب الذي انحاز بفكرة الديمقراطية منهج حكم غربي مخالف لمقاصد الشريعة الإسلامية مناقضة للحكم الإلهي بصفاتها قانون وضعي .

وقدم بديلا عن النظام الديمقراطي الذي رفضه وتمثل هذا البديل في الشورى معتبرا أنها قاعدة الأمة المسلمة ، والعدالة التي في نظره تعتبر رافدا مكملا لمبدأ الشورى كون العدالة والشورى حثت عليهم نصوص الشريعة، و نظام الحكم عنده هو نظام الله الواحد لا المتعدد ، ويعتبر الأنظمة المعاصرة أنظمة مخالفة للإسلام وبالتالي فهي كافرة. ويرفض قيام نظام ديمقراطي في البيئة الاجتماعية الإسلامية، فالحكم عقائدي من صنع الله لا البشر. ليكون هنا قطب عكس الغنوشي لأن هذا الأخير اعتبر أن النظام الديمقراطي نظام يغير الفكر السياسي الإسلامي كما أنه أداة ووسيلة مهمة للشورى ؛ وتطبيقها يجعل من مثالياتها واقع تطبيقي إجرائي. ويتبنى الغنوشي عبر حركة النهضة هذا النظام من باب التحول والانتقال لسياسة معاصرة غير أنه يأخذ بالنظام الديمقراطي في حدود ما يوافق مقاصد الشريعة.

ويعطي أمثلة للتجربة الديمقراطية التي عايشتها بعض من الدول العربية وخير مثال تونس واليمن والأردن ليستنتج أن الديمقراطية الأصلح في البلاد الإسلامية هي الديمقراطية ذات الطبيعة الأداتية الإجرائية.



## الفصل الثالث

الديمقراطية عند سيد قطب و الغنوشي في ميزان  
المقارنة والنقد.

**المبحث الأول :** مقارنة للفكر الديمقراطي عند سيد قطب و راشد الغنوشي

**المبحث الثاني :** الانتقادات الموجهة للسيد قطب وراشد الغنوشي

---

### الفصل الثالث : الديمقراطية عند سيد قطب وراشد الغنوشي في ميزان المقارنة والنقد

لقد تعرفنا في الفصل السابق على موقف كل من سيد قطب وراشد الغنوشي من الديمقراطية والبديل الذي قدمه كل واحد . في هذا الفصل أردنا أن نقدم آراء الآخرين ووجهات نظرهم في ما طرحه كل من الغنوشي و قطب بالإضافة إلى تقديم مقارنة بين ما جاء به كل منهما ، كمحاولة لإبراز التوافق الفلسفي في مسألة الحكم والشورى مع اظهار نقاط الاختلاف بينهما وعلى هذا الأساس نطرح التساؤلات التالية:

هل من مواطن تداخل بينهما ؟ باعتبار أن أي مقارنة تفضي إلى أوجه تكامل أو استفادة أحدهما من الآخر أو غيرها؟ وهل توجد اختلافات بينهم؟

-ما هي مختلف الآراء التي انتقدت مواقف كل من سيد قطب و الغنوشي في نظام الحكم الديمقراطي؟

## المبحث الأول : مقارنة بين تصوري سيد قطب و الغنوشي حول الديمقراطية

تقتضي المقارنة في البحث الجوهري لأفكار قطب و الغنوشي مع الهدف منها بيان تصور مواقفهم وتوضيحها لفهم مواطن التداخل والإختلاف بينهم.

### المطلب الأول : نقاط التشابه بن تصوريهما

ظل الحكم والخلافة من أكبر المشكلات السياسية التي صادفت الفكر الإسلامي، ففي ظل تعدد الثقافات وتغير طبيعة الحكم كان لابد من البحث عما يقتضيه مدلول نظام الحكم في الدولة الإسلامية . وبعد عرض موقفي كلا المفكرين الإسلاميين السيد قطب راشد الغنوشي تبين وجود نقاط تشابه بينهما حول طرحهما في المرجعية التاريخية لتصوريهما حيث تبين اتفاق الاثنین في نظرية الحكم في الإسلام وعلى الشورى.

**أولاً: مبدأ الحكم:**نبداً نقاط التشابه في مسألة الحكم فبالنسبة للسيد قطب نجده يقول:"هي القائمة على أساس شهادة أن لا إله إلا الله،بهذه الشهادة نقرر أن الحاكمية لله وحده والله يتولى الحاكمية"<sup>1</sup>، الحكم الأول الذي تقوم عليه الدول الإسلامية هو حكم الله وحده تعالى والحاكمية لا تكون إلا له سبحانه وذكر الشهادة هو التسليم الجازم بأن مبدأ الحكم للعلي القدير .

وفي نفس السياق نجد راشد الغنوشي يقول:"إن حاكمية الله سبحانه وسيادته في حياة الإنسان قد نطق بها الوحي كتاباً وسنة ، فمنه استمدت الشريعة. فشرعية الله حاكمة على ما سواها"<sup>2</sup>، الحكم سماوي ويستدل الغنوشي بما جاء في كتابه عزوجل من أقوال وبما نصت

1-سيد قطب : العدالة الاجتماعية في الإسلام ، المصدر السابق ، ص 81.

2-راشد الغنوشي : الحريات العامة في الدولة الإسلامية ، المصدر السابق ، ص 104.

عليه السنة ، فهو لا ينكر سيادة الحكم الأول المستمدة من القرآن وهو النص والسنة ولا أحد يستخلف الحكم في الأرض لأن الله هو صاحب السلطة الكاملة.

بينما التشابه الثاني يظهر من خلال قول قطب: "إن القاعدة التي يقوم عليها النظام الإسلامي تختلف عن القواعد التي تقوم عليها أنظمة البشر جميعا...إنه يقوم على أساس أن الحاكمية لله وحده"<sup>1</sup>، الحكم في السياسة الإسلامية يأخذ موضع اختلاف في وضع قواعد الحكم فالمبدأ الأول في الحكم هو إطلاق فكرة الحكم لله وحده، هذا ما يجعل الحكم في حضارتنا الإسلامية يختلف عن الحضارات التي تعالت فيها سياسة أنظمة الحكم الوضعية.

ويتوافق قول قطب مع الغنوشي الذي يقول: "إن الله سبحانه مالك الملك وصاحب السلطة العليا في الكون والحياة والمجتمع وأن حكمه لا معقب له ولا يسأل عما يفعل...فهو الحاكم الأصلي بذاته"<sup>2</sup>.

**ثانياً: الشورى:** ظهر أيضا التوافق من حيث الأفكار الفلسفية لقطب و الغنوشي في الشورى وسنذكر هذا التوافق في نقاط ، بداية من رأي قطب الذي يقول: "الشورى أصل من أصول الحياة في الإسلام وهي أوسع من دائرة الحكم ، لأنها قاعدة حياة للأمة المسلمة"<sup>3</sup>، فالشورى إطارها واسع لأنها تشمل كل أمور المسلمين وسياق حكمها ديني ونظام الشورى لا تغيير ولا تحريف فيه. بها يصلح الإرث الديني باعتبارها قاعدة لازمة في جذور الأمم المسلمة.

ونجد راشد الغنوشي في قول صريح له يقول: "إن الشورى في الإسلام ليست فرعا من أحكام الدين يستدل عليها بآية أو آيتين وبعض الأحاديث والواقع، وإنما هي أصل من أصول الدين"<sup>4</sup>، فأصول الدين لم يتخلى عليها الغنوشي في سياسته بل رجع لطبيعة هذا الدين

1- سيد قطب : العدالة الاجتماعية في الإسلام ، المصدر السابق ، ص 76.

2- راشد الغنوشي : الحريات العامة في الدولة الإسلامية ، المصدر السابق ، ص 104.

3- سيد قطب : المصدر نفسه ، ص 84.

4- راشد الغنوشي : المصدر نفسه ، ص 109.

وتحدث عن الشورى كونها شرايين الحكم الإسلامي والأصل الأول للنظام السياسي الإسلامي.

ويتوافق كلاهما في مصدرية نظام الشورى الذي وجد في عهد الرسالة والخلافة الراشدة فيوضح قطب ذلك من خلال قوله:"كان الرسول صلى الله عليه وسلم يستشير المسلمين ويأخذ برأيهم فيما هم أعرف به من شؤون دنياهم كموقع الحرب وخططها،سمع لرأيهم في غزوة بدر وفي حفر الخندق"<sup>1</sup>، فنبي الخلق عليه الصلاة والسلام يأخذ برأي الجماعة لم يختل لوحده لأن رأي الجماعة يغلب الواحد،لذلك كان يستشيرهم ليصبح التشاور عام مطلق شامل لكل الأفراد بهذا تصبح الشورى مجال عمل غير محدود. في هذا نستند لقوله تعالى:﴿وشاورهم في الامر﴾<sup>2</sup>.

ومن زاوية ثانية يرى الغنوشي بأن:"من مات وهو مفارق للجماعة فإنه يموت ميتة جاهلية"<sup>3</sup>،السند الفكري حامله الأول الذي هيا في إطار الجماعة والحياة الإجتماعية في خصائصها تركز على الأنا الآخر ليصبح الفكر في تعدد اجتماعي فكري،والمشاوره تتم عن بأخذ رأي الجماعة المسلمة من أصحاب فقه الدين الذين لهم العلم الكلي بأحكام الشريعة الإسلامية فيكون الرأي مستنبط من جماعة الاجتهاد مع النظر في الحل المتوصل إليه.

**المطلب الثاني:أوجه الاختلاف بين سيد قطب و الغنوشي في نظام الحكم الديمقراطي**

عدت قضية السياسة وأنظمة الحكم تحديا بارزا للفكر السياسي الإسلامي المعاصر وبالرغم من وجود أفكار متشابهة لكل من قطب و الغنوشي حول فلسفة الحكم الإسلامي

1-سيد قطب : العدالة الإجتماعية في الإسلام ، المصدر نفسه ، ص 84.

2-سورة:آل عمران ، الآية 159.

3-راشد الغنوشي : الحريات العامة في الدولة الإسلامية ، المصدر السابق ، ص 108.

المستمد من أحكام الشريعة، غير أن نقطة التعارض بدأت حول تشكيل نظريات الحكم في الدول الإسلامية والتي ارتبطت بمصطلحات غريبة وهذا ما شكل تعارضا بين كل من أفكار قطب و الغنوشي.

طبيعة النظام السياسي الإسلامي بدعائه ومقاصده يشكل قيم حضارية لأمة إسلامية ذات ثقافة اجتماعية متمسكة بجانبها الديني، ففي ظل تغير طبيعة الأحكام المعاصرة قد شكل اختلافا في المشاهد السياسية العربية الإسلامية مع تبلور النظام الديمقراطي ، ومع هذه المتغيرات ظلت نظرية الحكم الديمقراطي من المفاهيم الدخيلة على التراث الإسلامي عند البعض ، بينما البعض الآخر أراد التمسك بها. كذلك هو الحال عند قطب و الغنوشي وعلى الرغم من نقاط التشابه بينهما حول مبدئية الحكم إلا أن الاختلاف بدى واضحا حول إمكانية استيراد العقل العربي لمثل هذا النظام الغربي.

بداية المعارضة تبدأ من رفض قطب لنظرية النظام الديمقراطي الذي يخالف النظرية الإسلامية فيقول: "إن الديمقراطية نظام للحياة أو الحكم من صنع البشر...يحمل صنع البشر من القابلية للصواب والخطأ معا، في حين أن الإسلام منهج حياة يشمل التصور الاعتقادي والنظام الاجتماعي والإقتصادي والنظام التشكيلي وهو من صنع الله المبرأ من النقص والعيب"<sup>1</sup>بمعنى أن الديمقراطية بحكم أنها نظام صنع من قبل العقل البشري والذي يتصف بالنقص ويحتل الصواب والخطأ فهي تتعارض مع الإسلام الذي يقوم نظامه على منهج اعتقادي كامل ولم بجميع الجوانب لأنه من صنع الله تستمد نظريته مصادر إسلامية مثل القرآن والسنة لا يوجد فيها عيب لأن نشأته الوضعية مستندة إلى أحكام دينية إذا رسم الحياة السياسية تبنى على الشريعة الإسلامية.

1-صلاح جورشي : سيد قطب لم يكن ديمقراطي 9 ، المرجع السابق .

ويقول قطب: "إن العالم اليوم يعيش كله في جاهلية من ناحية الأصل الذي تنبثق منه مقومات الحياة وأنظمتها... هذه الجاهلية تقوم على أساس الاعتداء على سلطان الله في الأرض وعلى أخص خصائصه الإلوهية وهي الحاكمية إنها تسند الحاكمية للبشر"<sup>1</sup>؛ فجهل اليوم نشأ من العقول البشرية، عقول تلغي المقوم الأساسي (الإسلام) فتتصب سياسة حاكمة وضعية ولا تعترف بحكم الله. فالجاهلية التي أطلقها قطب تشمل كل الأنظمة بكل صورها حتى النظام الديمقراطي الذي حاول البعض التوفيق بينه وبين النظام الإسلامي.

وفي المقابل نجد الغنوشي: "يدعو إلى بناء نظام ديمقراطي كمدخل لتحقيق الإصلاح الشامل"<sup>2</sup>، وهو من دعاة الديمقراطية المعاصرة إذ يرى أن لها أهدافا ذات أبعاد هامة ، وبداية طريق لإدخال الإصلاح للمنظومة السياسية بكل مفاصلها داخل الدولة. لذلك فالديمقراطية حسب تصور الغنوشي هي الهيكلية الأصح للسياسة الإسلامية التي يراها تحتاج إلى إعادة بناء نظرية حكم وفق الآفاق المعاصرة.

بينما وجه الاختلاف الثاني يظهر في تمسك السيد قطب بالحكومة الإسلامية القائمة على مرجعية إسلامية على عكس الغنوشي ، فسيد قطب "اعتبر أن ربط الإسلام بالديمقراطية محاولة من تلك المحاولات الذليلة التي لا يجوز للمسلم أن يحاولها استجابة لأزياء التفكير البشري"<sup>3</sup>، فنظرته تتجلى في أن الإسلام قائم على حكم الله وحده لذلك لا يجوز ربط هذا النظام بالحكم الديمقراطي الذي غزى الفكر الإسلامي، لا يجوز إقامة شريعة ثانية مهما تطور الفكر البشري ليبقى التأصيل الحقيقي للحاكمية هو حكم الله، والمسلم الذي يستقطب عقله جملة التأثيرات الهدف منها تغيير خصوصيات ثقافة المجتمعات وهي بالنسبة لقطب مجتمعات جاهلية لا يجوز اتباعها.

1- سيد قطب : معالم في الطريق ، دار الشروق ، بيروت ، القاهرة ، ط6 ، 1979 ، ص 8.

2- منذر خدام: اشكالية تأصيل الديمقراطية في الفكر الإسلامي، الحوار المتمدن-العدد: 5162 - 14 / 5 / 2016 ،

ص 3.

3- صلاح جورشي : سيد قطب لم يكن ديمقراطي ، المرجع السابق.

وفي المقابل صرح رئيس حركة النهضة التونسية الغنوشي في أحد الحوارات "بأن الإسلام والديمقراطية توأمان"<sup>1</sup>، فهو يشبه الديمقراطية بالإسلام وكأنهما من أصل واحد كما أنه لا يرى مانعا من استحداث تغييرات سياسية اتجاه الحكم الإسلامي ما دام النظام الديمقراطي يطابق الشورى . فكرة التي صرح بها الغنوشي هو إستحداث ثقافة سياسية إسلامية جديدة تتوافق مع الثقافات السياسية المعاصرة نفس الحال مع النظام الديمقراطي الذي لا يميز بينه وبين النظام الإسلامي باعتبارهم مفصلا واحدا.

ومن بين الاختلافات الأخرى نجد أن سيد قطب لم يكن رافضا للديمقراطية فقط فيما يحمله هذا النظام من مفاهيم وقيم وأهداف ، بل حتى في استعارة المصطلح، ويستبدل النظرية الديمقراطية من حيث الحكم بالنظرية الإسلامية فيقول: "أن النظام الإسلامي لا يشارك الله أحد في مشيئته وقدرته ولا في منهجه وشريعته"<sup>2</sup>، قطب في أبعاده الفكرية السياسية لم يكن ديمقراطيا لأن طبيعة النظام من وجهة نظره هي النظام الإسلامي لا غير .

بينما يرى الغنوشي بعد أن تبني المصطلح الديمقراطي يكون مضمونه مسطر في حدود السياسة الإسلامية لأنه "ينتقد من يطالب بالأخذ بالديمقراطية الغربية كما هي رغم أنه يقر بأنها أفضل الأنظمة التي تمخض عنها تطور الحياة المجتمعية"<sup>3</sup>، بالرغم من تشبعه بالفكر الغربي وإعجابه بنظمه السياسية إلا أنه لا يريد تطبيق النظام الديمقراطي بالقوانين الغربية ، وإنما يريد أخذ المصطلح ووضع عليه القيم الإسلامية في الحكم؛ عكس سيد قطب الذي رفض هذا بقوله: "إن الإسلام لما قلنا إعلان عام لتحرير الإنسان من العبودية للعبادة فهو يهدف إلى إزالة الأنظمة والحكومات التي تقوم على أساس حاكمية البشر للبشر وعبودية

1- محمد شبح يوسف: الغنوشي الإسلام والديمقراطية توأمان، أناضول، اسطنبول، 26/02/2019، ساعة الدخول 22:25، يوم 15/07/2020، <https://www.aa.com.tr>.

2- سيد قطب : العدالة الاجتماعية في الإسلام ، المصدر السابق، ص 81.

3- منذر خدام : إشكالية تأصيل الديمقراطية في الفكر الإسلامي ، المرجع السابق ، ص 3.

الإنسان للإنسان"<sup>1</sup>، فرأيه واضح بأن الإسلام ليس له بديل ليبقى أفضل نظريات الحكم التي تمخض عنها العقل العربي فهو يزيل كل ما هو مخالف للحياة الاجتماعية منها العبودية التي تستحقق البشرية، ويقصد بالأنظمة والحكومات النظم المعاصرة كالنظام الديمقراطي وما تتجلى عليه من تغيرات سواء مكبرة أو مصغرة "فالإسلام هو المشروع الحضاري الخالص، بينما الديمقراطية جزء من المشروع الحضاري المغاير"<sup>2</sup>؛ إذا السيادة الأعلى في الدولة هو تطبيق شريعة الله في الأرض والحاكم هو الله والإنسان يصبح خليفة بتطبيقه تلك الحدود التي حثت إليهم نصوص القرآن والسنة دون الإدعاء لنفسه أي قانون، فلا مجال لتغيير حكم ثابت بحكم قابل للتجديد في حضارات لا تعرف ثوابت سياسية لأنها مستخلصة من عقول بشرية هذا ما جعله ينفي نظرية الحكم الديمقراطي.

ومن جهة ثانية نجد الغنوشي وقطب وإن توافقا كما ذكرنا سابقا في مبدأ الشورى إلا أن الاختلاف وقع إستحداث النموذج الديمقراطي وذلك كان في إشارة الغنوشي بالقول "أن الشورى في الإسلام شكلها المعاصر يتمثل في الديمقراطية"<sup>3</sup>، البعد التطبيقي أو الإجرائي يكمن في النظام الديمقراطي كونه حامل لآليات ومبادئ يجعلها تنتقل الشورى من النظرة الفلسفية إلى الواقع لتصبح قانون يحكم الناس جميعا. مع تنظيف الديمقراطية مما علق بها من جوانب فلسفية والإبقاء على الجوانب الإجرائية.

ويواصل الغنوشي في إيضاح فكرته فيقول: "وجب تنظيم الشورى حتى تنتقل من مجرد موعظة وقيمة خلقية إلى جملة من الآليات وإلى نظام للمشاركة العامة والخاصة في إدارة

1- محمد عبد القادر أبو فارس : منهج التغيير عند الشهيدين حسن البنا وسيد قطب ، المرجع السابق ، ص 27.

2- مجحي حماد وآخرون : الحركات الإسلامية والديمقراطية ، المرجع السابق ، ص 18.

3- محمد الشيخ يوسف : الغنوشي الإسلام والديمقراطية توأمان ، المرجع السابق .

الشأن العام"<sup>1</sup>؛ لا تصبح الشورى فكرا نظريا بل ترتقي إلى الواقع حتى تمكن الفرد من ممارسة الشؤون المختلفة ويمتد من الخاص إلى العام.

وبخالف قطب الغنوشي في ربط الشورى بالديمقراطية فيقول "نظام الحكم الإسلامي تساس فيه أمور الدين ويتخذ من الشورى قاعدة له"<sup>2</sup>.

أساس التشريع يكون برؤية إسلامية ويرى قطب في قول صريح له عن الحكم الإسلامي: "أنه حكم جاء ليحكم الحياة ويصرفها ويصوغ المجتمع وفق فكرته الكاملة عن الحياة لا بالموعظة والإرشاد، بل كذلك بالتشريع والتنظيم"<sup>3</sup>.

برز الاختلاف عند السيد قطب وراشد الغنوشي فتمثل نقاط الاختلاف عند قطب في أخذه بالشورى أثناء ممارسة الحكم معلنا تمسكه بالدين والشريعة الإسلامية كأن موقف قطب برفضه للديمقراطية وتصميمه على الحاكمية قد أدى إلى مواقف مختلفة مثل فكرة الغنوشي الذي فرفض الفكرة ومحاولة منه لتقديم قراءة أخرى للديمقراطية لمسيرة الواقع والاستفادة من ميزات وإيجابيات الديمقراطية، لأنه أخذ بالديمقراطية الأداة كونها ممارسة إجرائية تتجاوز الحكم التقليدي.

## المبحث الثاني : الانتقادات الموجهة للسيد قطب وراشد الغنوشي

الفكر السياسي هو فكر ناقد بالدرجة الأولى سواء للاتجاهات أم لأفكار الأفراد، فعلى صعيد التطور العقلاني للسياسة الإسلامية لمختلف الحركات والتي تبناها السيد قطب وراشد الغنوشي حاولت أن أجد أبرز الانتقادات حول آرائهم الفلسفية والسياسية.

1-راشد الغنوشي : الديمقراطية وحقوق الإنسان في الإسلام ، المصدر السابق ، ص 91.

2-رفعت سيد أحمد : من الإسلام إلى التغيير، المرجع السابق ، ص 121.

3 - سيد قطب : معركة الإسلام والرأسمالية ، دار الشروق ، بيروت، القاهرة ، ط 13، 1993 ، ص 55.

## المطلب الأول : نقد الحاكمية عند سيد قطب

النقد في الفكر الفلسفي لا غنى عنه فعلى حد قول أندريه لالاند"أن النقد بمثابة عملية يستخدمها العقل من أجل الإحاطة بالتقويم أو تغييره،أي أن النقد بمعنى النظر في قيمة الشيء من حيث جانبيين:الأول يميل إلى عدم التسليم بأي شيء دون تأكيد بقيمته والثاني يميل إلى بروز العيوب"<sup>1</sup>، فالنقد عموما يكون للأفكار وما تحمله من دلالات إما الإضافة أو التخلي عنها بوضع البديل. كذلك هو الحال عند السيد القطب عندما عارض فكرة الديمقراطية وتكلم عن الحاكمية ، هذه الفكرة شكلت جدلا للمفكرين الذين درسوا فكر قطب وعليه سنقوم بذكر بعض الشخصيات العربية الإسلامية التي انتقدت حاكمية قطب أولها:

-**الشيخ محمد إبراهيم شقرة** : انتقد الشيخ شقرة فكرة الحاكمية التي تبناها قطب وعارضه في عدة جوانب أهمها : الحاكمية التي تجلت في نظام الحكم بالنسبة لفكر قطب فيقول:"استحداث المصطلح حيث يرى أن الحاكمية مصطلح مستحدث لم يرد فيه نص شرعي وإطلاق هذه الفكرة في ظروف غير عادية من حيث قلة الوعي الديني العام وقلة المصادر والمراجع وضغط الواقع السياسي"<sup>2</sup>، يرى محمد أبو شقرة أن الحاكمية كمصطلح لم توجد في نصوص القرآن ككلمة ولا حتى في الأحاديث السنية وما لم يوجد في الشريعة هو دخيل كذلك هو الحال عند قطب الذي وضع الحاكمية مصدر أساسي في الحكم،ناسيا موقعها في الإسلام الذي لم يعرف هذه الكلمة إلا مؤخرا في تعددية أنظمة الحكم ، ويبرر أن قطب قد أطلقها في لحظة ضعف الوازع الديني لأنه لم يحط بمعلومات كافية حول هذه التسمية(الحاكمية)،وقلة المصادر التي يستشهد بها على قوله ومراجع لتثبت وجهة نظره أمام

1- لحر سمرء: نقد العقلانية الاداتية لدى يورغن هابر ماس ، مقورة جلول،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر ، قسم الفلسفة ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، الجزائر ، 2016-2017 ، ص 7.  
2-عبد الحميد عمر عبد الحميد الواحد : الحاكمية في ظلال القرآن الكريم ، د خضر سوندك ، اطروحة مكملة لنيل ماجستير في أصول الدين ، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ، فلسطين ، 2004 ، ص 138.

مستلهمي قراءة فكره، كما أن العصر الذي عاش فيه سادته نوعاً من الاضطراب السياسي خاصة ما تعلق منها بجانب الحكم.

ويقول الشيخ محمد شقرة رحمه الله: "وهل يصاغ عقلاً التثبيت بنظرية جمعت أجزاءها في ظروف قاسية كانت تعوز واضعها-رحمه الله قطب-المعرفة العلمية التي تحتاجها هذه النظرية ومثيلاتها من الآراء والأفكار التي جانبها فيها الصواب ، أما ثقافته-رحمه الله قطب- لم تكن هي الثقافة التي تسعفه ليؤسس عليها هذه النظرية الخطيرة ، ويعزز هذا النقص فيها فقدان المراجع العلمية التي تعوضه من حيث كان يرسم بعض أجزاءها"<sup>1</sup>؛ بهذا القول يتضح وجود انتقاد في نقطتين أساسيتين هما أولاً في ثقافته حيث يلاحظ نقص الثقافة والمعرفة العلمية بنظرية الحاكمية عند قطب. والنقطة الثانية هي نقص المراجع التي ترجح أحقية قوله بالشواهد والأدلة الشرعية التي كان لابد عليه من الرجوع إليها لتأسيس هذه النظرية.

وبرر الشيخ محمد شقرة الخطأ الذي وقع فيه قطب رحمه الله في نظرية الحاكمية فيما يلي:  
-تأثر سيد قطب بالظروف القاسية التي مر بها الإسلاميون عامة وقطب خاصة يقول: "إن جل ما كتب السيد قطب عن الإسلام كان تحت طائلة العذابات الجسدية القاسية، والآلام النفسية المبرحة حتى صار يعرف بها وتعرف به، والذي يشرب مرارة السياط ليس هو الذي يعد مراتها"<sup>2</sup>، بمعنى أن أحكام السيد قطب كانت مرتبطة بتأثره بالظروف التي مر بها الشعب الإسلامي.

-إطلاق هذه النظرية في مجتمع يعاني من قلة الوعي والالتزام الديني فيقول: "سيد رحمه الله أغفل وهو يرسم نظرية الحاكمية أن الأجيال التي يعرض عليها نظريته ليست مؤهلة لحمل هذه النظرية، لأنها لم تأخذ نفسها بالأسباب التي تؤهلها... فهو رحمه الله أغفل حال الأجيال

1- عبد الحميد عمر عبد الحميد الواحد : الحاكمية في ظلال القرآن الكريم المرجع السابق ، ص 139.

2- المرجع نفسه ، ص 139.

التي عرض عليها نظريته والواقع السيئ الذي يحدق فيه الجهل من كل جانب"<sup>1</sup>، فالحقبة التي زامنت قطب في الإفصاح عن نظرية الحكم في البيئة الإسلامية كانت فيها المجتمعات تعيش نوعا من الهشاشة السياسية في توثيق نظام الحكم ، كما أن نقص الوعي المدرك للحقائق والتغيرات يشكل عائق في فهم نظرية قطب لأنه كتبها في واقع لا يعرف معنى الاستقرار والجهل الذي سيطر على العقول البشرية آنذاك.

وزعم الشيخ محمد شقرة أن الحاكمة التي تبناها قطب في فكره هي "أن سيد قطب اشتق مصطلح الحاكمة من كلمة حكم وأن سيد جعل من أسماء الله الحاكم، ولذلك أعترض عليه في اثبات أن الحاكم ليس اسما من أسماء الله حسنى، وبالتالي لا يجوز أن نقول حاكميه الله لأن الحاكم ليس من أسماء الله تعالى المتفق عليها والواردة في الكتاب والسنة وكان الأولى أن يجعل عنوان فكرته إن الحكم إلا لله"<sup>2</sup>، نفهم من هذه النقطة أن الاشتقاق اللغوي للحاكمة خاطئ فلا يجوز أن نقول الحاكمة.

وفي نقد لشخصية أخرى نجد الدكتور عبد الإله بالقزيز قد عارض فكرة الحاكمة بشدة واصفا إياها بالفكرة الرجعية المتطرفة فيقول: "انعطف بالفكر الإسلامي الصحوي انعطافا راديكاليا وسمه بالغلو، وكذلك انعطف بتجربة الإخوان حيث أفرزت ظواهر سياسية متطرفة لم تكن على عهد بها في ما مضى"<sup>3</sup>، فسيد قطب كان من المساهمين في تشكيل الهيئة التأسيسية لجماعة الإخوان لأن هذه الحركة لعبت دورا بارزا في عجلة الإصلاح والتوعية ويرى بالقزيز أن انحراف سيد قطب بمثابة تطرف وصراع ، والتخلف السياسي أساس مشكلة أنظمة الحكم التي تمارس التطرف والغلو، كما يعتبر أن كلمة فكر قطب وخاصة فكرة الحاكمة بالغريبة عن الأصول الإسلامية ليقول: "...والحق أن ذلك هو ما فعله سيد قطب

1 - عبد الحميد عمر عبد الحميد الواحد : الحاكمة في ظلال القرآن الكريم ، المرجع السابق ، ص 139.

2-المرجع نفسه ، ص 141.

3-المرجع نفسه ، ص 155.

ومن على منواله من التابعين إذ جنحوا جميعا إلى انتاج موضوعات وأفكار سياسية غير مسبوقة...ولا يمكن العثور لها عن مقدمات وأصول"<sup>1</sup>، ذلك الحال ينطبق على سياسة قطب الذي أنتج وسط أبناء عصره أفكار جديدة ليس لها سابق كما لا تحتوي على مقدمة كإشارة لأصل فكرة الحاكمية لعل ذلك ما جعل كلمة الحاكمية غامضة.

وكذلك من بين الذين انتقدوا الحاكمية في فكر السيد قطب نجد الشيخ محمد الغزالي الذي يقول: "إني لم أسمع بفكرة الحاكمية إلا بعد موت حسن البنا...فالحاكمية كلمة دخيلة، فإذا كان لا حكم إلا لله فهي كلمة حق أريد بها باطل، وكون الإنسان يشرع فهذا في الفروع التي جاءت وفي شرح القواعد ومن حق الإنسان أن يشرع دستورا"<sup>2</sup>، كما اعتبر محمد الغزالي أيضا أن الحاكمية مصطلح دخيل و القول بأن الحكم لله هي كلمة حق تؤدي إلى الباطل.

فالغزالي يرى أن تنظيم تلك القواعد يكون بالقول أن: "الحكم لله وأنا أضع القاعدة أقول الأمة مصدر السلطات والحاكم عليه أن يجري انتخابات، هذه تشريعات العقل البشري فيها أساسي تعتمد على القاعدة وهي حكم الله وهي الشورى، والفروع متروكة للقياس والاستصلاح والاستحسان"<sup>3</sup>، فالأمة هي مصدر السيادة وما على الحاكم القيام به هو تنظيم انتخابات ، فحقيقة الحياة البشرية هي التي تفرض ذلك معتمدة على الأصل الشرعي الذي جاء في القرآن وهو الشورى لأن ذلك حكم الله لاغنى عليه، أما ما تفرع من فروع تترك للقياس وما يليه لتصبح الدولة إسلامية دون أخطاء.

كما أوضح محمد الغزالي خطأ سيد قطب فيما كتبه عن الحاكمية إلى سببين:

3- عبد الحميد عمر عبد الحميد الواحد : الحاكمية في ظلال القرآن الكريم ، المرجع السابق ، ص 157.  
2- محمد عمارة: نقد الغزالي لسيد قطب ، تاريخ النشر: 2019/12/22 ساعة 5:31، تاريخ الدخول: 2020/08/09 ساعة: 23:58، <https://m.ari21.com>،  
3- المرجع نفسه .

**الأول :** الظلم الذي وقع عليه من قبل نظام ثورة يوليو الأمر الذي جعله ينفرد برأي أملته عليه ظروف المحنة التي وقع فيها.

**الثاني:** خطأ في تفكير سيد أن الرجل من الناحية الفقهية ليس متعمقا أو جامعا لما لا بد منه في الأحكام الفقهية لذلك يقول كلاما يستحيل أن يقبله الفقهاء<sup>1</sup>. وفي هذا رفض صريح لما جاء به سيد قطب.

### المطلب الثاني : نقد الديمقراطية عند راشد الغنوشي

لقي النظام الديمقراطي المعاصر انتقادات عدة من طرف المفكرين الإسلاميين ويتوجه هذا النقد عموما إلى اعتبار الديمقراطية نظام لا يمد بأي صلة للحكم الإسلامي لأن "قاعدة الحكم في المجتمع الإسلامي قائمة على الفكر والتشريع الشرعي. لا يوجد شيء قابل للممارسة اسمه الديمقراطية بتعريفها المحدد عند الغرب<sup>2</sup>. الدولة الإسلامية تطبق في حكمها شريعة الله والمجتمع يتبعها لأنه يتبع أصول تؤصل مرجعيته الثقافية والاجتماعية، وممارسة الديمقراطية يصبح نقدها متبع برفضها لأنها نظام غربي يفصل الدين عن الدولة لتصبح في سير مدها فكر علماني.

كما أن الإسلاميين ينتقدون فكرة ربط الديمقراطية بالإسلام لأن ذلك يؤدي للمساس بالعقيدة والتعدي على أحكام الله، كما أن ذلك يعتبر علمنة لأنه يؤدي إلى فصل الدين عن الدولة ، "ففي ظل سيادة الاستبداد لا يزال الخلاف بين العلمانيين مستمرا في المجتمعات العربية والإسلامية حول طبيعة نظام الحكم، تصر أغلب حركات الإسلام السياسي على

1-محمد عمارة : نقد الغزالي لسيد قطب ، المرجع نفسه .

2-خالد الحسن : إشكالية الديمقراطية والبديل الإسلامي ، المرجع السابق ، ص 202.

رفض نموذج الدولة الديمقراطية أو المدنية وتطرح نموذجا بديلا هو نظام الحكم الإسلامي<sup>1</sup>، نفهم من هذا أن بعض الحركات الإسلامية ترفض رفضا قاطعا النموذج الديمقراطي للدولة وتضع البديل الحكم الإسلامي.

"أغلب حركات الإسلام السياسي لا تؤمن بفكرة الدولة المدنية الديمقراطية وتعدّها نقيضا لمبادئ الإسلام بل يعتبرها البعض كفرا بالله من بينهم حافظ صالح و محمود الخالدي و يرى رجال الدين في البحرين أن نظام الحكم الديمقراطي يؤدي إلى استبعاد حق الله...وبسبب هذا يكون الحكم الديمقراطي مباينا للحكم الإسلامي من حيث البعد المنهجي لأن الحكم الإسلامي قائم على الأصل ، إنما الحكم الديمقراطي يرى سيادة وحاكمية البشر بالأصالة<sup>2</sup> يتوجه النقد هنا من حيث الرؤية لنظام الحكم الإسلامي في طبيعة أصلته هو نظام حكم يستمد فيه من الله عزوجل ليكون الحكم سماوي منزل في شريعة لا تقبل الدخيل عليها بينما الحكم الديمقراطي كما يرى رجال الدين في البحرين أنه يبعد الإنسان عن خالقه وهذا يسمى كفرا،للأصالة الحقيقية وهي اسناد الحكم لله وليس الرجوع لسيادة البشر كما تزعمها بعض الحركات المتطرفة المدافعة عن هذا النظام.

فالرأي العلماني لتبني النظام الديمقراطي كنظام أولي للدولة الإسلامية"عندما تطرح الأحزاب السياسية العلمانية ضرورة الرضوخ للنظام الديمقراطي ودولة المواطنة والحريات واحترام الأقليات والحريات...ترتفع أصوات حركات الإسلام السياسي برفض هذه العناوين ووصمها بأسوأ نعوت الكفر،الإلحاد،ضرب القيم الإسلامية،التشبه بالغرب،محاوية القيم تجهيل المسلمين"<sup>3</sup>؛العلمانية تفصل الدين عن الدولة لذلك ترى تبني الديمقراطية ضرورة لابد منها لترصيع المواطنة والحرية مهما تعددت أنواعها،إلا أن هذا الموقف لقي نقدا موسعا من

1-جلال إبراهيم : حركات الإسلام السياسي والتطفل على الديمقراطية،تاريخ

النشر: 2020/07/03،الدخول:2020/08/11،ساعة 13:21،<https://www.altaqadomi.orj>

2-جلال إبراهيم:حركات الإسلام السياسي والتطفل على الديمقراطية،المرجع السابق .

3-المرجع نفسه .

طرف الإسلاميين المتشددين مع تكفيرهم لأن أرائهم مناقضة لمبادئ الحكم الإسلامي وخصائصه ليبقى الحكم مبني على قواعد ذات أصول واحدة وهي حكم الله وليس قيامه على حكم يبعد الناس عن جانبهم العقائدي الذي هو إلحاد وكفر، محاولة منهم لإتباع العقول الغربية لضرب القيم الإسلامية وتجهيل المسلمين بإدماج خصائص دخيلة ليس للإسلام أي صلة بها.

لعل هذا النقد جامعا مانعا للمفكرين الإسلاميين الذين هللت عقولهم للأنظمة الغربية كالنظام الديمقراطي من بينهم الغنوشي عندما تحدث عن الديمقراطية وقال بأنها مع الإسلام توأمان ، كذلك نفس الحال عندما تحدث عن الحريات في النظام الديمقراطي وقال: "يضمن حق الاختلاف وممارسة الحريات الإنسانية بشكل علني منظم مثل حرية التفكير والاعتقاد والممارسة الدينية وحق التعبير وإقامة الجمعيات والأحزاب"<sup>1</sup>؛ ففي محاولة للجمع بين الديمقراطية والدين لقي نقدا مع الرفض لأنه يضرب القيم الإسلامية.

والخطأ الذي وقع فيه الغنوشي لما جلب ما هو معادي للإسلام؛ فالإسلام مجد الحرية أعطى لكل حرية التفكير ، كما أنه مكن الحكم بالقواعد المنصوص عليها في الشريعة لهذا جعل المفكرين الإسلاميين ينتقدون مثل هذه الأفكار السياسية حتى وإن لم تذكر فيها الأسماء فإن النقد من خلال الأفكار يمكن استنتاجه.

والادعاء بالنظام الديمقراطي هو بمثابة نشر للجاهلية كونه تجربة دخيلة على المجتمع الإسلامي كما أن تشريعاته بعيدة عن قوانين الإسلام وغريبة يحاول دعائها جعلها بديلا للشورى وتسليم مقاليد الحكم لأشخاص يفصلون الدين عن الدولة.

ويقول الدكتور عدنان علي رضا النحوي في كتابه (الشورى لا الديمقراطية): "كانت الديمقراطية أداة لمحاولة إزاحة قوة الإسلام من المجتمع، من الصدور، من العقول، كانت

1-راشد الغنوشي : الديمقراطية وحقوق الإنسان في الإسلام ، المصدر السابق ، ص 60.

الوسيلة المستخدمة لرفع الحجاب عن المرأة ، وإقرار الاختلاط والتمكين للعلمانية ودخول المبادئ الهدامة إلى العالم الإسلامي ...الديمقراطية حملت ثلاث قضايا إلى الإسلام الحكم للشعب كقانون عام مطلق، لا سلطة لشيء فوقه أبداً،فرض رأي الأكثرية دون أي ضوابط حتى أصبحت الأكثرية تشرع وتحلل على غير ما أنزل الله ونشر اللادينية أي العلمانية<sup>1</sup>.

والمحاولة المتجاوزة من إدخال الديمقراطية هي محاولة للعيش في دولة مفصولة كلياً عن الدين فليس من الواقع جعل تسييس أمور الدولة لجميع الأفراد ، لأن الحكم إذا أصبح مطلقاً بيد الشعب هنا عم الفساد وانتشرت لحروب والانقلابات،كما أن السلطة موضعها أرضي من عند البشر وليس سماوي من عند الله فهذه خطيئة،وتكون آراء الأكثرية ليست محل صواب وتحلل ما تريد وتخالف شرع الله وكأنها دعوة للعلمانية ، لكن ليس بتلك الصورة المباشرة وإنما بطرق غير مباشرة،وهذا النقد من جهته يمكن إسقاطه على موقف الغنوشي من الديمقراطية التي اعتبرها وجهان لعملة واحدة مع الإسلام.

ليتواصل النقد في سلسلته المتبعة للحكم الإسلامي مع النظام الديمقراطي فإن "انتقاد ومعاداة الديمقراطية باعتبارها مناقضة للشريعة الإسلامية ومنظومة تستند إلى العلمانية،وهو أن المنظومة الديمقراطية على اختلاف صورها تقوم على إسناد حق السيادة لغير الله وهذه المنظومة منبثقة من العقيدة العلمانية"<sup>2</sup>، إذا الديمقراطية بهيئة منظوماتها المشكلة من أحكام متفرقة هي في سياسة الحكم نقيض للشريعة الإسلامية لأنها تفصل الدين عن الدولة وهذا ما لا يجوز الأخذ به.

لعل هذا النقد في صورته المعاصرة يشمل فكرة الديمقراطية عند راشد الغنوشي عندما استعار المصطلح وأعطى حق السيادة للشعب في تقرير مصيره وذلك في قوله:"المصدر الذي تستمد

1-محمد حسن جناحي:الإسلاميون وموقفهم من الديمقراطية،تاريخ النشر 2008/03/15 ساعة دخول 14:15،يوم

<https://www.maqalati.com>،2020/08/11

2- خليفة بوزاري : الشورى والديمقراطية في الفكر الإسلامي المعاصر ، المرجع السابق،ص 357.

منه كل سلطة في الدولة شرعيتها"<sup>1</sup>، فهو بهذا الادعاء يكون قد أسند سلطة الحكم للبشر وهذا الرأي منبثق من تفكير علماني يخالف في أسسه قواعد التأصيل الإسلامية.

والإسلاميون بمواقفهم كانوا متشددين لأن النقد وجه للنظام الذي نشأ في أحضان فكرية سياسية غريبة كانت على خلاف مع الأمة الإسلامية لأنه "نظاما سياسيا اقترن بأفكار ومفاهيم عن الإنسان والمجتمع، وانبثق عن فلسفة لا يقبلها الإسلام"<sup>2</sup> وهذا الخلاف السياسي ليس حديث النشأة بل انبعث من جذور لها صلة بالتاريخ الحضاري والفكري والسياسي لأمة تتحفظ بجانبها العقائدي. والديمقراطية تصبح بهذا فلسفة نظام مخالف للحكم الإسلامي في دولة يحكمها الدين ، وليس أن تصبح مدنية منفصلة عن أصولها لأن الإسلام لم يمنع رجال الدين من مزاولة السياسية عكس الديمقراطية التي تفصل بين الدين والسياسة في كل شؤون الدولة ، فالحكم الإسلامي هو حكم الله والنقد كان موجها لدعاة النظام الديمقراطي لأن المقدس لا يلتقي مع ما هو مدنس .

1-راشد الغنوشي : الديمقراطية وحقوق الإنسان في الإسلام،المصدر السابق ، ص 60.

2-خليفة بوزاري : الشورى والديمقراطية في الفكر الإسلامي ، المرجع السابق ، ص 357.

### خلاصة الفصل الثالث :

من خلال المقارنة بين أفكار سيد قطب وراشد الغنوشي تبين وجود تشابه في سياسة الحكم في الدولة الإسلامية والتي تقوم بتوحيد الحكم لله وحده تعالى وتطبيق الشورى كمبدأً لشريعة الله بقواعد إسلامية فالتشابه ظهر في أمرين الأول الحاكمة لله وحده والثاني كان في الشورى التي تعتبر العمود الفقري للسياسات الإسلامية.

لكن التشابه لم يكن كلياً بين فكر قطب و الغنوشي وإنما هناك اختلاف يظهر جوهره في تبني النظام الديمقراطي مع القول بأن الشورى نفسها هي الديمقراطية هذا عند الغنوشي وهو ما أثار الاختلاف ، فقطب يرى أن الحكم في الدولة الإسلامية يتم عن طريق الشورى وحدها واصفا الديمقراطية بالصنم الجاهلي ومن يجيز حكمها يعيش في مجتمع جاهلي. غير أن الغنوشي نظر إلى النظام الديمقراطي في البعد الأداتي وقال الشورى تنظمها الديمقراطية وأحسن أداة لها.

كما أن الفكر السياسي في حوصلته لا يخلو من نقد الأفكار بين التصحيح والتجاوز كذلك هو الحال بالنسبة لفكر قطب في الحكم ،فقد لقي نقداً موسعاً كما تم توضيحه سابقاً وهو ما ينطبق على الغنوشي في تبنيه للنظام الديمقراطي المعاصر، فقد كُتبت عدة انتقادات للأفكار التي تبناها في الموضوع من طرف المفكرين الإسلاميين المتشددين منهم والمعتدلين كونه نظام علماني يفصل الدين عن الدولة ويبعد المجتمع عن ثقافته الإسلامي.

لكن أغلب هذه الانتقادات لم تميز بين الديمقراطيتين الفلسفية والأداتية وربما لم تنتبه للفرق وهو ما يجعل هذه الانتقادات متجاوزة في عدة جوانب.



## الخاتمة :

الديمقراطية كمصطلح وكمفهوم وجدت في أول عهدها داخل التراث اليوناني لأنها حضارة شملت كل العلوم من بينها السياسة وكان الحكم متروك للشعب إذ أن الفرد هو من يقرر مصيره. ليتطور هذا النظام أكثر مع الحداثة على يد كبار مفكري عصر التنوير أمثال روسو وجون لوك...لتكون كلمة الشعب هي الصوت الوحيد في بناء دولة جمهورية ديمقراطية لكن ليس كما كان في اليونان وإنما منظمة بمبادئ متخلية فيها عن الجانب الديني.

ووصولاً للفترة المعاصرة تطور شكل هذا النظام من فلسفي إلى أداتي ممثلاً فيه التحول النقطة الأهم وذلك بنقله من جانب تقليدي إلى ممارسة واقعية بعيدة كل البعد عن المثاليات وذلك بوسائل ، تعطي للفرد كامل الأحقية في تداول السلطة مع الحرية المرافقة للتعبير الشخصي في تقرير المصير وبناء دولة ذات استقلالية لا تحتوي على التسلط والإستبداد.

لكن تحول النظام من حكم إسلامي إلى نظام وضعي زمام السلطة للشعب لم يكن بالأمر السهل خاصة وأن التحول يعبر عن تاريخ أمة والحكم الإسلامي فيها بمثابة الهوية. قابل الحكم الديمقراطي الحكم الإسلامي المتمثل في الشورى ليكون محل الدراسة وجود مفكرين إسلاميين هما السيد قطب وراشد الغنوشي لتكون الأصالة والمرجعية ومتابعة الحداثة والتقليد الأهم لتوضيح آرائهما حول الديمقراطية الفلسفية والأداتية.

إن النتيجة المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة أن الديمقراطية تمحورت دراستها تاريخياً راسماً التطور فيها أساس لبنتها من عصر لآخر كما أن مسار هذه الدراسة هو التركيز على موقف كل من قطب و الغنوشي التي وجدت فيها أفكار كل منها مع البديل المقدم ثم الإنتقال إلى دراسة علاقة تلك الأفكار بين التشابه والإختلاف وذلك بالإعتماد على المقارنة المنتهية بالجانب النقدي.

إن المقارنة بين أفكار قطب و الغنوشي حول النظام الديمقراطي إقتضت معرفة جوهر أفكارهما وإيضاح حقيقة مدلولها. فالسيد قطب مثلت طبيعة الحكم عنده العودة للنظام الإسلامي المستوحى من بيئة إسلامية منفردة في حكمها متجاوزا النظريات المعاصرة معتبرا الشورى نظام الحكم الذي لا تغيير فيه.

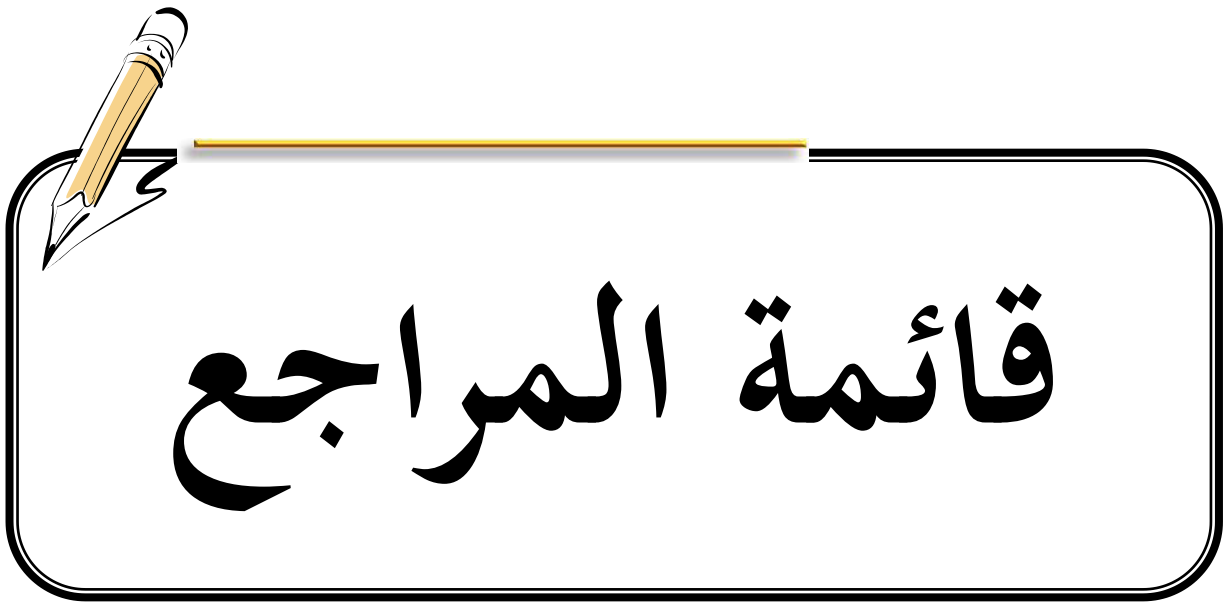
بينما خالف راشد الغنوشي سيد قطب فقد قال بالديمقراطية معتبرا إياها النظام الذي يمثل الشعب لكنه نظر إليها في جانبها الأدوات .

إذن لا بد من تبني الديمقراطية الأدوات في الوطن العربي اليوم وهذا في حدود المبادئ الإسلامية والقواعد التي لا يجب الخروج عنها.

#### الاقتراحات و التوصيات:

يمكن الخروج بجملة من التوصيات والاقتراحات بعد تناولنا لهذا الموضوع:

- ضرورة تكثيف وزيادة الدراسات حول هذا الموضوع الذي يتطلب الكثير من الدراسات المعمقة و الجهود المكثفة .
- العمل على تحديد نمط الديمقراطية الذي يتناسب مع طبيعة الدول العربية الإسلامية.
- استبعاد الديمقراطية الفلسفية أو العقائدية من العالم العربي ، كونها تحمل في طياتها وتشتت كثيرا من النقاط المخالفة للشريعة الإسلامية مثل العلمانية والليبرالية وتبني الديمقراطية الإجرائية التي تستطيع التماشي مع خصوصيات نظام الحكم في الإسلام مثل الشورى.



## أولا / المصادر

### 1. القرآن الكريم

2. راشد الغنوشي :الحركة الإسلامية ومسألة التغيير ،المركز المغاربي للبحوث وترجمة، د ب ، ط 1 ، 2000.
3. راشد الغنوشي :الحريات العامة في الدول الإسلامية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 1993.
4. راشد الغنوشي :الديمقراطية وحقوق الإنسان ، دار العربية للعلوم الناشرين ، دب ، ، د ط ، د ت .
5. راشد الغنوشي :من تجربة الحركة الإسلامية في تونس، د ط،المركز المغاربي للبحوث والترجمة، دب ، د ت .
6. سيد قطب :العدالة الاجتماعية في الإسلام ، دار الشروق ،القاهرة ، مصر ، ط 13 ، 1993.
7. سيد قطب :المستقبل لهذا الدين ، دار الشروق ،القاهرة ، مصر ، ط 14 ، 1993.
8. سيد قطب :معالم في الطريق،دار الشروق،بيروت ، القاهرة ، ط 6 ، 1979
9. سيد قطب :معركة الإسلام والرأسمالية،دار الشروق،بيروت،القاهرة،ط13 ، 1993.

### ثانيا/ الكتب :

1. أحمد جبرون وآخرون:الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي اتجاهات وتجارب،ناشر المركز العربي للأبحاث ،بيروت ،لبنان ، ط 1 ، 2013.
2. ألان تورين :ما الديمقراطية؟ترجمة :عبود كاسوحة ، منشورات وزارة الثقافة ،دمشق ، سوريا ، د ط ، 2007.
3. البار أمين : دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغاربية ،مكتبة الوفاء القانونية ، الاسكندرية ،القاهرة ، مصر ، د ط ، 2014
4. بلقيس أحمد منصور :الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي،مكتبة مدبولي ،القاهرة ، مصر ، د ط ، 2008.
5. حسن تربي :الشورى والديمقراطية إشكالية المصطلح والمفهوم .

6. خالد الحسن: إشكالية الديمقراطية والبديل الإسلامي في الوطن العربي، دار البازوري العلمية لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، د ط، 2014.
7. رفعت سيد أحمد: من الإسلام إلى التغيير، دار الملتقى لطباعة والنشر، ط1 1994.
8. رفيق عبد السلام: آراء جديدة في العلمانية والديمقراطية، مركز صناعة الفكر للدراسات والنشر والأبحاث، د ط، 2015، ص 261.
9. صلاح عبد الفتاح الخالدي: سيد قطب من الميلاد إلى الإستشهاد، دار القلم دمشق، سوريا، ط2، 1994،
10. عبد القادر أبو فارس: منهج التغيير عند الشهيدين حسين البنا وسيد قطب، دار عمار لنشر وتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 1999.
11. عبد القادر رزيق المخادمي: آخر دواء الديمقراطية، دار الفجر لنشر والتوزيع القاهرة، مصر، ط1، 2004.
12. عبد الله سامي إبراهيم الدلال: الإسلاميون وسراب الديمقراطية، مكتبة المدبولي، القاهرة، مصر، ط1، 2007.
13. عبد الوهاب محمد رفعت: الأنظمة السياسية، منشورات الحلبي الحقوقية بيروت، لبنان، د ط، 2007.
14. عنصر العياشي: سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 1999.
15. مارسيل غوشيه: الدين في الديمقراطية مسار العلمنة، ترجمة وتقديم: د شفيق محسن مراجعة د بسام تركة، المنظمة العربية لترجمة، بيروت، لبنان، ط1، 2007.
16. مجحي حماد وآخرون: الحركات الإسلامية والديمقراطية، دراسات في الفكر والممارسة، مركز الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 1999.
17. محمد الأحمرى: الديمقراطية الجذور و إشكالية التطبيق، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 2012.
18. محمد سلمان أبو رمان: ما بعد الإسلام السياسي مرحلة جديدة أم أوهام أيديولوجية، الناشر مؤسسة فريدريشبايرت، عمان، الأردن، د ط، 2018.

19. محمد عابد الجابري: الديمقراطية وحقوق الإنسان ، مركز الدراسات الوحدة العربية بيروت، لبنان ، د ط ، 1994 .

20. شاكر نابلسي : اسئلة الحمقى في السياسة والإسلام السياسي ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 2005 .

### ثالثا/المعاجم والموسوعات الفلسفية

1. جميل صليبا : المعجم الفلسفي ، الجزء الأول ، دار الكتاب العالمي ، دار التوفيق ، بيروت لبنان ، د ط ، 1994 .

2. عبد الوهاب الكيالي وآخرون : الموسوعة السياسية ، ج 2 ، المؤسسة العربية للأبحاث والنشر ، بيروت ، لبنان ، د ط ، دت .

3. مصطفى حسيبة : المعجم الفلسفي ، دار أسامة لنشر وتوزيع ، عمان ، الأردن ، د ط ، 2012 .

4. روزنتال يودين : الموسوعة الفلسفية ، ترجمة: سمير كرم ، دار الطليعة لبنان ، ط 5 ، 1985 .

### رابعا/المجلات

1. أحمد صابر حوحو: مبادئ ومقاومات الديمقراطية ، مجلة المفكر العدد 5 ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر

2. أولبوش محمد : الديمقراطية الإجرائية والفعل الإحتجاجي بالمغرب ، مجلة اتجاهات سياسية ، المركز الديمقراطي العربي .

3. حسن تربي: الشورى والديمقراطية إشكالية المصطلح والمفهوم .

4. خليفة بوزازي : الشورى والديمقراطية في الفكر الإسلامي المعاصر ، العدد 15 ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولي ، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر ، 2016 .

5. جلال الدين خاني وآخرون : تحرير مصطلح الديمقراطية ، الندوة التشاورية الخامسة ، مركز الحوار مركز شامنا للدراسات و الأبحاث ، اسطنبول ، 2015

6. منذر خدام: إشكالية تأصيل الديمقراطية في الفكر الإسلامي ، الحوار المتمدن - العدد:

## خامسا / المذكرات والرسائل الجامعية

1. ربيع سهيلة :مفهوم الديمقراطية عند آلان تورين ، د دراجي زروخي ، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر ، قسم الفلسفة ،جامعة محمد بوضياف ، مسيلة الجزائر ، 2016/2017
2. عبد الحميد عمر عبد الحميد الواحد :الحاكمية في ظلال القرآن الكريم ، د خضر سوندك،اطروحة مكملة لنيل ماجستير في أصول الدين ، كلية الدراسات العليا،جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ، فلسطين ،2004.
3. لحر سمرء :نقد العقلانية الادائية لدى يورغن هابر ماس،مقورة جلول،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر،قسم الفلسفة،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،جامعة محمد بوضياف،المسيلة،الجزائر،2016-2017.

## سادسا / المواقع الالكترونية :

1. جلال ابراهيم : حركات الإسلام السياسي و التطفل على الديمقراطية  
[WWW.ALTAQADOMI.COM](http://WWW.ALTAQADOMI.COM)
2. صلاح جورشي : سيد قطب لم يكن ديمقراطيا [WWW.HALRYT.COM](http://WWW.HALRYT.COM)
3. الفرق بين العقل الأداة و العقل النقدي [WWW.HASSANAWI.COM](http://WWW.HASSANAWI.COM)
4. محمد شيخ يوسف : الغنوشي الإسلام و الديمقراطية توأمان [WWW.AA.TR.COM](http://WWW.AA.TR.COM)
5. محمد عمارة : نقد الغزالي لسيد قطب [WWW.M.AI21.COM](http://WWW.M.AI21.COM)



| الصفحة                                                                                                           | العنوان                                                                 |
|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------|
| --                                                                                                               | كلمة شكر                                                                |
| --                                                                                                               | إهداء                                                                   |
| 1                                                                                                                | مقدمة                                                                   |
| <b>الفصل الأول : مدخل مفاهيمي للديمقراطية</b>                                                                    |                                                                         |
| 9                                                                                                                | المبحث الأول : ضبط المفاهيم                                             |
| 9                                                                                                                | المطلب الأول : تعرف الديمقراطية الفلسفية                                |
| 12                                                                                                               | المطلب الثاني : تعريف الديمقراطية الآداتية                              |
| 15                                                                                                               | المبحث الثاني : تطور الديمقراطية من الفلسفية إلى الآداتية               |
| 15                                                                                                               | المطلب الأول : الديمقراطية في بلاد اليونان                              |
| 16                                                                                                               | المطلب الثاني : الديمقراطية في العصر الحديث                             |
| 18                                                                                                               | المطلب الثالث : الفترة المعاصرة وبروز الديمقراطية الآداتية              |
| 19                                                                                                               | المبحث الثالث : التحول من الديمقراطية الفلسفية إلى الديمقراطية الآداتية |
| 20                                                                                                               | المطلب الأول : ضبط مفهوم التحول الديمقراطي                              |
| 20                                                                                                               | المطلب الثاني : الوسائل التطبيقية للديمقراطية                           |
| 24                                                                                                               | خلاصة الفصل الأول                                                       |
| <b>الفصل الثاني : الفكر الإسلامي بين الديمقراطية الفلسفية والآداتية<br/>( سيد قطب وراشد الغنوشي كأنموذجين ).</b> |                                                                         |
| 26                                                                                                               | المبحث الأول : الموقف من الديمقراطية الفلسفية عند سيد قطب وراشد الغنوشي |
| 26                                                                                                               | المطلب الأول : موقف سيد قطب من الديمقراطية الفلسفية                     |
| 30                                                                                                               | المطلب الثاني : موقف راشد الغنوشي من الديمقراطية                        |

|                                                                          |                                                                             |
|--------------------------------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------------------------|
| 34                                                                       | المبحث الثاني : بديل قطب عن الديمقراطية                                     |
| 34                                                                       | المطلب الأول : نظام الشورى                                                  |
| 37                                                                       | المطلب الثاني : العدالة باعتبارها رافدا للشورى                              |
| 43                                                                       | المبحث الثالث : راشد الغنوشي وتبني الديمقراطية الآداتية لنظام الشورى        |
| 44                                                                       | المطلب الأول : الغنوشي والديمقراطية الإجرائية                               |
| 49                                                                       | المطلب الثاني : الديمقراطية الإسلامية ذات الطبيعة الآداتية                  |
| 53                                                                       | خلاصة الفصل الثاني                                                          |
| الفصل الثالث : الديمقراطية عند سيد قطب والغنوشي في ميزان المقارنة والنقد |                                                                             |
| 56                                                                       | المبحث الأول : مقارنة بين تصوري سيد قطب و الغنوشي حول الديمقراطية           |
| 56                                                                       | المطلب الأول : نقاط التشابه بين تصوريهما                                    |
| 58                                                                       | المطلب الثاني :أوجه الاختلاف بين سيد قطب و الغنوشي في نظام الحكم الديمقراطي |
| 63                                                                       | المبحث الثاني : الانتقادات الموجهة للسيد قطب وراشد الغنوشي                  |
| 64                                                                       | المطلب الأول :نقد الحاكمية عند سيد قطب                                      |
| 68                                                                       | المطلب الثاني : نقد الديمقراطية عند راشد الغنوشي                            |
| 73                                                                       | خلاصة الفصل الثالث                                                          |
| 74                                                                       | الخاتمة                                                                     |
| 78                                                                       | قائمة المصادر والمراجع                                                      |
| 83                                                                       | فهرس المحتويات                                                              |

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ